

تقرير كوبا

استناداً إلى القرار رقم 8/73 الصادر عن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بعنوان "ضرورة رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"

تموز/يوليو 2019

المحتوى

1	مدخل
4	1. استمرار سياسة الحصار وتشديدها
4	1.1. سريان مفعول قوانين الحصار
6	2.1. إجراءات الحصار الرئيسية المتخذة اعتباراً من شهر ٢٠١٧/نيران/يونيو 2018... ..
9	3.1. تطبيق "قانون هيلمز-بيرتون"
13	2. الحصار ينتهك ٢٠١٧ حقوق الشعب الكوبي
13	1.2. أضرار القطاعات الأشدّ وقعاً اجتماعياً
20	1.2. أضرار التنمية الاقتصادية
26	3. أضرار القطاع الخارجي للاقتصاد الكوبي
26	1.3. أضرار التجارة الخارجية
28	2.3. أضرار المال والتمويل
32	4. الحصار ينتهك القانون الدولي. تطبيقه خارج أراضي البلد المعني
33	1.4. أضرار المؤسسات الكوبية (أمثلة)
35	2.4. أضرار القطاع المصرفي والمالي (أمثلة)
36	5. الرفض العالمي للحصار
36	1.5. معارضته داخل الولايات المتحدة
42	2.5. اعتراض المجتمع الدولي
50	خلاصة ٢٠١٧

مدخل

خلال الفترة الممتدة بين شهر نيسان/أبريل 2018 وشهر آذار/مارس 2019، وهي الفترة التي يغطيها هذا التقرير، ظل تشديد الحصار المحور المركزي لسياسة [ك]كومة الولايات المتحدة تجاه كوبا، مصحوباً بآثار أكثر بروزاً يوماً بعد يوم من [ك]يث تطبيقه خارج أراضي البلد المعني. وقد ركزت الاستراتيجية الأمريكية على تشديد المواجهة والعداء، سواء كان من النا [ك]ية الخطابية أم من نا [ك]ية تطبيق إجراءات عدوانية ضد بلدنا.

مناخ العداء في العلاقات الثنائية يتّسم بصورة [ك]اذّة في ارتفاع نبرة الخطاب العدواني عند [ك]كومة الولايات المتحدة ضد كوبا. وكجزء من هذا التصعيد، سعت الولايات المتحدة لإدخال ثمانية تعديلات على مشروع القرار ضد الحصار، والذي عرضته كوبا في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 2018 في الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة. وكان الهدف من تلك المناورة تغيير طبيعة التقرير وفبركة ذرائع تسمح لها بالمضي في سياسة الإبادة التي تتبعها وتعزيز هذه السياسة، وذلك عبر لجوئها إلى ادعاءات زائفة في مجال [ك]قوق الإنسان.

بالرغم من الضغوط الشديدة التي مارستها الولايات المتحدة، رفض المجتمع الدولي مقتر [ك]اتها، وجدّد في الوقت عينه التعبير عن دعمه السا [ك]ق لقرار إدانة الحصار.

يكشف هذا التقرير كيف أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا ما زال يشكل كابحاً لكل القدرات الكامنة عند الاقتصاد الكوبي، ولتطبيق "الخطة الوطنية للتنمية الاجتماعية" للبلاد، وكذلك لتحقيق "أجندة 2030 وأهدافها للتنمية المستدامة".

ألحق الحصار بين شهر نيسان/أبريل 2018 وشهر آذار/مارس 2019 خسائر بكوبا تبلغ قيمتها نحو أربعة مليارات و343,6 مليون دولار.

الأثر السلبي الأكبر لتطبيق الإجراءات المتخذة مؤخراً من قبل الولايات المتحدة من أجل تشديد الحصار على كوبا ليس محسوباً ضمن هذا التقرير، لكونه يخرج عن الفترة الزمنية التي يغطيها. هذه المعلومة سيتم إدراجها في الوثيقة التي ستعرض في العام القادم.

بالأسعار الجارية، تبلغ قيمة الأضرار المتراكمة على مدار نحو ستة عقود من تطبيق هذه السياسية ما مجموعه 138 ملياراً و843,4 ملايين دولار. مع الأخذ بعين الاعتبار تراجع الدولار مقابل قيمة الذهب في السوق العالمية، تسبب الحصار بأضرار تقدّر قيمتها بأكثر من 922 ملياراً و630 مليون دولار، وهي [ك]صيلة تمثل تراجعاً نسبته 1,2 في المائة مقارنةً مع الفترة السابقة، وذلك بسبب انخفاض سعر الذهب بنسبة 1,6 بالمائة.

إن تحويل كلفة الحصار إلى قدرة على التسديد عند البلاد من شأنه أن يسمح بالتمتع بمصدر تمويل إضافي وأساسي ومستدام يوفر ديناميكية أكبر لبرامج الاستثمار المرتبطة بالقطاعات الاستراتيجية لـ "الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية" التي عام 2030. وهذه الطريقة يتم توفير الظروف اللازمة التي تمكّن تدريجياً من تحقيق وتائر مستدامة لنمو إجمالي الناتج المحلي. خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، انعكس التشدد في تطبيق منظومة العقوبات المفروضة على كوبا خارج حدود البلد المعنى في خسائر متواصلة للشركات والمصارف والسفارات الكوبية، التي تواجه عقبات هائلة في نشاطاتها التجارية والمالية في كثير من بلدان العالم.

وزارة الخارجية الأمريكية وسّعت ثلاث مرات "قائمة الهيئات الكوبية المقيّدة" التي تخضع لعقوبات إضافية فوق تلك التي تفرضها نظم الحصار. وقد تسبّب هذا الإجراء بأضرار جسيمة لاقتصاد البلاد، وذلك لأثره التهويلي على عالم الأعمال الدولي، أضيفت إلى ذلك قرارات "مكتب مراقبة الأصول الأجنبية" التابع لوزارة الخارجية و"مكتب الصناعة والأمن" التابع لوزارة التجارة الأمريكية بإلغاء التصريحات العامة، اعتباراً من الخامس من حزيران/يونيو 2019، التي تسمح بالقيام برؤوس أموال جماعية تحت عنوان "بين شعب وشعب" وحجب الإجازات عن الطائرات غير التجارية وبواخر السفر والترفيه للإقامة المؤقتة، بما في ذلك البواخر السياحية، مما يؤثر بشكل سافر على عدد زائري البلاد. وقد تم اتخاذ كل هذه الإجراءات بهدف مقصود ومعلن هو إنزال أضرار اقتصادية وقرمان كوبا من موارد مالية.

أدلة غير المسبوقة على تشديد سياسة حكومة الولايات المتحدة المعادية لكوبا تمثل في قرار السماح بإمكانية اتخاذ إجراءات قضائية في محاكم الولايات المتحدة استجابة لدعاوى يرفعها مواطنون أو مؤسسات أمريكية، استناداً إلى الباب الثالث من "قانون هيلمز-بيرتون"، بحق شركات أو أفراد كوبيين أو من بلدان أخرى على صلة تجارية بممتلكات مؤممة في كوبا في عقد الستينات من القرن الماضي. وقد أنهى هذا القرار ممارسة ثابت عليها منذ عام 1996 الحكومات الأمريكية السابقة، الديمقراطية منها والجمهورية، والتي الرئيس ترامب نفسه خلال العامين الأولين من ولايته، والتي وازبت على إلغاء هذه الإمكانية كل ستة أشهر.

يشكل "قانون هيلمز-بيرتون" أداة قضائية للضغط السياسي تنص على إجراءات ضغط اقتصادي تمس سيادة كوبا وبلدان أخرى، وذلك بهدف زيادة الفاقة عند المواطنين. ويسعى هذا القانون لتأييد مناخ العداء بين كوبا والولايات المتحدة وقرمان الأمة الكوبية من قبلها بتقرير المصير. وتتوافق نظم هذا القانون مع القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والأسس المعتمدة من قبل منظمة التجارة العالمية. وقد وجد هذا القانون إدانة شديدة للهجة من قبل العديد من مكونات المجتمع الدولي وممثلي الهيئات الدولية.

يشكّل الحصار انتهاكاً واسعاً و² تاريخاً ومنتظماً لحقوق الإنسانية لكل الكوبيين والكوبيات. وتصنّف هذه العقوبات، من ² ليث أهدافها المعلنة والأسس السياسية والقانونية والوظيفية التي تستند إليها، كعمل إبادة ² لسب "معاهدة منع جريمة الإبادة والمعاقبة عليها" الموقّعة عام 1948، وكعمل ² قرب اقتصادية وفقاً لما قرره المؤتمر البحري المنعقد في لندن عام 1909.

في الوضع الراهن، وبميرّر أكبر من أي وقت مضى، تفرض نفسها مطالبة ² كومة الولايات المتحدة الالتزام بتطبيق القرارات السبعة وعشرين المعتمدة من قبل المجتمع الدولي في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة وإنهاء سياسة ² صاها لكوبا بدون أي قيد أو شرط.

1. استمرار سياسة الحصار وتشديدها

1.1. سريان مفعول قوانين الحصار

ما زالت القوانين والنظم التي يستند إليها الحصار سارية المفعول ويتم تطبيقها بكل قامة من قبل الهيئات الحكومية في الولايات المتحدة، بما فيها وزارتات المالية والتجارة، وعلى الأخص "مكتب مراقبة الأول الأجنبية"، المعروف اختصاراً باسم "OFAC".

التشريعات والقوانين الإدارية التي تنص على سياسة الحصار وتحكمها هي:

- "قانون التجارة مع العدو" الصادر عام 1917 (المعروف اختصاراً باسم "TWEA"): يخول الباب 5 (ب) من هذا القانون رئيس الحكومة لتطبيق عقوبات اقتصادية في زمن الحرب أو في أي فترة طوارئ قومية أخرى، ويمنع التجارة مع العدو أو لفاء العدو خلال النزاعات العسكرية. في عام 1977، نصر "قانون السلطات الاقتصادية للطوارئ الدولية" لوائح الرئيس في فرض عقوبات جديدة بحجة أوضاع طوارئ قومية. لكن "قانون التجارة مع العدو" توال تطبيقه على كوبا، مع أن البيت الأبيض لم يعلن أبداً حالة طوارئ قومية بالنسبة لها. ومنذ ذلك الحين مدد رؤساء الولايات المتحدة المتعاقبون العمل بـ "قانون التجارة مع العدو" على كوبا. واستناداً إلى هذا التشريع، وهو الأقدم من نوعه، تم اعتماد "نظم مراقبة الأول الأجنبية" (CACR) عام 1963، والتي تم بموجبها منع المواطنين الأمريكيين أو الأشخاص الخاضعين لسلطة الولايات المتحدة من القيام بعمليات مالية مع كوبا، وتجميد الأول الكوبية ومنع استيراد البضائع كوبية المنشأ إلى الولايات المتحدة وغير هذه من القيود. وكوبا هي البلد الوحيد في العالم الذي يسري عليه هذا التشريع. في العاشر من أيلول/سبتمبر 2018 مدد الرئيس ترامب العقوبات على كوبا بموجب "قانون التجارة مع العدو" لسنة أخرى.

- "قانون المساعدة الخارجية" (1961): سمح لرئيس الولايات المتحدة بفرض "نظر" شامل للتجارة مع كوبا والإبقاء عليه ومنع منح أي مساعدة للحكومة الكوبية. ونص أيضاً على أن أرادة الحكومة الولايات المتحدة المخصصة للمساعدة الدولية وتسلم من خلال هيئات دولية، لا يمكن استخدامها في برامج لها علاقة بكوبا. ويمنع القانون منح أي مساعدة تدرج ضمنه أو أي فائدة يشملها أي قانون آخر لكوبا إلى أن يقرر الرئيس إن كانت كوبا قد قامت فعلاً بإجراءات هدفها تعويض مواطنين وشركات أمريكية بما لا يقل عن 50 بالمائة من القيمة عن الممتلكات التي أممتها الحكومة الكوبية على أثر انتصار الثورة أو دفع تعويض عادل عنها.

- "الإعلان الرئاسي 3447": "تدر في الثالث من شباط/فبراير 1962 عن الرئيس جون ف. كيندي، ونص على "نظر" كأي للتجارة بين الولايات المتحدة وكوبا، وذلك تنفيذاً للباب 620 (أ) من "قانون المساعدة الخارجية".
- "نظم مراقبة الأهل الكوبية" إدارة عن وزارة المالية (1963): نصت على تجميد جميع الأهل الكوبية في الولايات المتحدة، ومنع كل نوع من العمليات المالية والتجارية، إلا إذا تمت الموافقة عليها بموجب ترخيص؛ منع الصادرات الكوبية إلى الولايات المتحدة، منع أي شخص طبيعي أو اعتباري أمريكي أو من بلدان أخرى من القيام بعمليات مالية بالدولار الأمريكي مع كوبا، وغير هذه من الأهل الكام.
- "قانون إدارة الصادرات" (1979): وضع الباب 2401 (ب) (أولاً) "الإشراف على الأمن القومي. السياسة تجاه دول محددة"، ما تسمى "قائمة مراقبة التجارة"، التي يستطيع رئيس الولايات المتحدة من خلالها تحديد عدد من البلدان يمكن اعتماد آليات خاصة لمراقبة إدارتها لاعتبارات تتعلق بالأمن القومي. وتندرج كوبا ضمن هذه القائمة.
- "نظم إدارة الصادرات"، المعروف اختصاراً باسم "EAR" (1979): تحدّد هذه الأهل الكام أسس آليات المراقبة العامة على سلع ونشاطات تخضع لمراقبة "نظم إدارة الصادرات"، انسجاماً مع العقوبات التي تفرضها الحكومة الولايات المتحدة. تنص هذه الأهل الكام على سياسة عامة لرفض الصادرات وعمليات إعادة التصدير التي تقوم بها كوبا.
- "القانون من أجل الديمقراطية الكوبية" أو "قانون توريسيلي" (1992): يمنع فروع الشركات الأمريكية في بلدان أخرى من بيع السلع لكوبا أو للمواطنين الكوبيين. ويمنع كذلك بواخر بلدان أخرى تعبر بأي مرفأ كوبي من الدخول إلى الأراضي الأمريكية خلال 180 يوماً، باستثناء تلك التي تحصل على ترخيص من وزير المالية الأمريكي.
- "القانون من أجل الحرية والتضامن الكوبيين" أو "قانون هيلمز-بيرتون" (1996): أول الأهل الكام الحصار إلى قوانين ووسع رقعة مفعولها خارج الحدود، وذلك من خلال فرض عقوبات على مسؤولين من شركات أجنبية يقومون بعمليات تجارية ومالية لها أهلة بممتلكات أمريكية مؤممة في كوبا ويسمح برفع دعاوى أمام محاكم أمريكية. كما أنه قيّد أهلة لإتيات الرئيس في ما يتعلق برفع الحصار، مع أنه أبقى على أهلة لإتياته للسماح بعمليات تجارية ومالية مع كوبا من خلال إهدار تراخيص.
- الباب 211 من "قانون التخصيصات الإضافية والطارئة للعام المالي 1999": يمنع إقرار المحاكم الأمريكية بحقوق الشركات الكوبية بماركات على أهلة بممتلكات مؤممة.

- "قانون إ[2]لاح العقوبات التجارية وتوسيع الصادرات" (2000): سَمَح بتصدير منتجات زراعية إلى كوبا مشروط بالدفع النقدي المسبق ومن دون تمويل أمريكي. منَع سفر الأمريكيين لأهداف سيا[2]ئية إلى كوبا، وذلك لدى تعريفه لـ "النشاط السياحي" كأى نشاط ذي [2]ئلة بالسفر إلى كوبا أو منها أو داخلها لا يكون مرخصاً بشكل مسبق و [2]ريح في الباب 515.560 من الفصل 31 من قانون الأ[2]كام الفدرالية. أي أنه قيّد [2]ركة السفر على التصنيفات الاثني عشر التي كان مسمو[2]اً بها في لحظة [2]دور التشريع المذكور.

2.1. إجراء اتالحصار الرئيسية المتخذة اعتباراً من شهر [2]زيران/يونيو 2018

خلال السنة الأخيرة، اتّسمت العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة بالسياسة العدائية المتّبعة من قبل واشنطن تجاه هافانا. وفي هذا الإطار، توا [2]ل التقليل الذي فرضته الولايات المتحدة لعدد موظفي كلا السفارتين وعمد إلى إغلاق "المكتب المحلي لخدمات الجنسية والهجرة الأمريكي" في كوبا وتحويل جزء من خدمات هذا المكتب إلى المكسيك.

من نا[2]ئية أخرى، توا [2]لت آليات ملا[2]قة العمليات المالية الكوبية في أراضي بلدان أخرى، مما عاد ببالغ الأثر الوازع من النا[2]ئية الاقتصادية. فقد فرض "مكتب مراقبة الأ[2]ول الأجنبية" وغيره من الهيئات الأمريكية غرامات مالية على العديد من شركات بلدان أخرى بسبب انتهاكها لهياكل عقوبات مختلفة، بما فيها "نظم مراقبة الأ[2]ول الكوبية". بين شهر [2]زيران/يونيو 2018 وشهر نيسان/أبريل 2019، فرضت الحكومة الأمريكية تسع عقوبات على شركات أو مصارف من بلدان أخرى، بل ومن الولايات المتحدة نفسها. بلغت القيمة الإجمالية لهذه الغرامات 3 مليارات و751 مليوناً و449 ألفاً و17 دولار.

الأضرار التي لحقت بهيئات كوبية ومن بلدان أخرى بسبب الحصار توا [2]لت، في ما يؤكد ديمومة هذه السياسة التعسفية والمنتهكة للقانون الدولي. في ما يلي، بعض الأمثلة على هذا التأكيد:

19 تموز/يوليو 2018: الشركة المصنّعة لبطاريات "تيلسا" (Telsa)، "باناسونيك" (Panasonic)، تقطع علاقتها بالشركة الكندية المزوّدة لها "شيريت إنترناشونال كوربوريشين" (SHERRIT INTERNATIONAL CORP) بسبب استخدامها مادة كوبالت كوية المنشأ. وأتى قرار المصنع الياباني بعدما طلب توجيهاً من "مكتب مراقبة الأ[2]ول الأجنبية" التابع لوزارة المالية الأمريكية [2]ول تفسيره لدى الحظر الأمريكي للواردات كوية المنشأ.

9 آب/أغسطس 2018: وكالة "بيتشينشا" (PICHINCHA) المصرفية، في إكوادور، ترفض تقديم خدمات التسديد فيها لزبون اقتنى أدوية كوية. فقد ادّعى البنك بأن كوبا هي أ[2]د البلدان المصنّفة من قبل "مكتب مراقبة الأ[2]ول الأجنبية" كحكومات أجنبية إرهابية أو متاجرة بالمخدرات أو مجرمة دولية.

15 آب/أغسطس 2018، بنك "كوميرزبانك" (COMMERZBANK) الألماني وفرع بنك "يونيكريديت أس بي إيه" (UNICREDIT S.P.A) في إيطاليا يوقفان قوالة مالية بقيمة سبعة آلاف و500 يورو ووجهتها الأرجنتين، وأجرتها "جمعية الصداقة إيوسكادي-كوبا" لدعم مشروع كوبي لطب العيون في هذا البلد.

18 تشرين الأول/أكتوبر 2018: فرع الشركة المصرفية الأمريكية "بانكولافيس" (Banco LAFISE) في نيكاراغوا يرفض إجراء عدة تحويلات مالية لشركة النقل البري النيكاراغوية للشحن اللوجستي "MULSEPROSA" (الخدمات المهنية المتعددة ش.م)، اللازمة لدفع بدل استئجار جناح في "معرض هافانا الدولي 2018" وإجراء حجز في فندق "باركي سنترال" الذي كان من المقرر أن يقيم فيه عارضوها خلال تواجدهم في كوبا. أدى ذلك إلى عدم مشاركة الشركة المذكورة "MULSEPROSA" في "معرض هافانا الدولي 2018". أسباب عدم القيام بالتحويلات مردّها تعليمات من رئيس البنك، الذي أذعن لأوامر من الولايات المتحدة.

14 تشرين الثاني/نوفمبر 2018: وزارة الخارجية الأمريكية تُقدّم على تحديث "قائمة الهيئات الكوبية المقيدة"، وذلك بإضافة 26 من الشركات وفروع المؤسسات التي لا يستطيع المواطنون الأمريكيون القيام بعمليات مالية مباشرة معها. معظم الهيئات الجديدة هي عبارة عن فنادق ومؤسسات تابعة للقطاع السياحي.

21 تشرين الثاني/نوفمبر 2018: شركة "أديرمانوفاكتورينغ ليميتد" (Adler Manufacturing Limited) (ADLER) البريطانية، المتخصصة بالترويج لشركات وأعمال تجارية في المملكة المتحدة من خلال منتجات مطبعية، تُبلغ المكتب السياحي في سفارة كوبا لدى هذا البلد، عن إلغاء طلب تم تقديمه في 25 أيلول/سبتمبر من السنة نفسها. وشركت "أدير" بأن شركة النقل الجديدة الخا قة بها تعود إلى شركة "يونايتد بوستال سيرفيس أوف أميركا" (United Postal Service of America) (UPS) الأمريكية، ولهذا السبب فإنها لا تستطيع إقامة علاقات مع كوبا.

14 شباط/فبراير 2018: "مكتب مراقبة الأ قول الأجنبية" التابع لوزارة المالية الأمريكية يفرض غرامة بقيمة خمسة ملايين و512 ألفاً و564 دولاراً على شركة "APPLICHEM GMBH"، ومقرها دارمستادت، ألمانيا، بزعم ارتكابها 304 انتهاكات "لنظم مراقبة الأ قول الأجنبية". و قسب ما أشار "مكتب مراقبة الأ قول الأجنبية" فإن شركة "APPLICHEM GMBH"، المصنّعة لمواد مخبريّة وكيمائيّة للاستخدام الصناعي وتعمل كفرع لشركة "ILLINOIS TOOL WORKS INC"، قد باعت منتجاتها لكوبا بين شهر أيار/مايو 2012 وشهر شباط/فبراير 2016 منتهكةً بذلك قوانين الحصار.

25 شباط/فبراير 2019: وفد كوبي يتكون من ممثلين عن "شركة تكنولوجيا المعلومات وخدمات تطبيق تقنيات الاتصال عن بُعد المتقدّمة (CITMATEL) وجامعة العلوم المعلوماتية (UCI) والشركة

الوطنية لبرامج التشغيل (DESOFT) وشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية الخلوية (MOVITEL) والجمعية الكوبية للاتصالات السلكية واللاسلكية (CUBATEL) وغرفة التجارة كمنسبقة، يُمنع من المشاركة في مؤتمر "Mobile World 2019"، المنعقد في برشلونة. ويعتبر هذا المنتدى والمنتدى من أهمها على الصعيد العالمي في مجال الهاتف الخليوي وتنظيمه جمعية مشغلي الخطوط الخلوية "GSMA"، التي تحكمها الولايات المتحدة أو لها مصالح فيها، وكوبا هي عضو فيها من خلال وزارتها للاتصالات السلكية واللاسلكية. لدى محاولة اعتماد الوفد الكوبي "أون لاين" للمشاركة في المؤتمر، ظهر تحذير بأن كوبا وسورية وإيران هي بلدان تُحظر مشاركتها بموجب قوانين حكومة الولايات المتحدة.

11 آذار/مارس 2019: وزارة الخارجية الأمريكية تُعلن ضم أربع هيئات فرعية جديدة (وهي: "Gaviota Hoteles Cuba" و "Hoteles Habaguanex" و "Hoteles Playa Gaviota" و "Marinas Gaviota Cuba") وهيئة متفرعة عن مؤسسة "غافيوتا" (Gaviota) (وهي "Fiesta Club Adults Only"، التابعة لشبكة "Blau Marina Varadero") إلى قائمة "الهيئات الكوبية المقيّدة"، التي دخلت التنفيذ في 12 آذار/مارس 2019.

5 نيسان/أبريل 2019: مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة المالية الأمريكية يُدرج في قائمة الخاضعين لعقوباته 34 سفينة تملكها "الفتزويلية للبتترول"، وكذلك شركتان أجنبيتان أخريان (وهي: "BALLITO SHIPPING INCORPORATED"، ومقرها ليبيريا، و "PROPER IN MANAGEMENT INCORPORATED"، ومقرها اليونان، بدعوى تقديمها خدمات لفتزويلا في نقلها النفط إلى كوبا. وسبب ما ذكرت وزارة المالية فإن العقوبات تشمل تجريد الأصول المالية التي يمكن تواجدها في نطاق السلطة الأمريكية ومنع العمليات المالية مع الهيئات والسفن المدرجة في القائمة.

11 نيسان/أبريل 2019: فرض "مكتب مراقبة الأصول الأجنبية" التابع لوزارة المالية الأمريكية عقوبة على "ACTEON GROUP LTD." (ACTEON) وشركة "2H Offshore" المتفرعة عنها، ومقر كلتاهما بريطانيا، بزعم انتهاكهما لـ "نظم مراقبة الأصول الكوبية". قيمة الغرامة المفروضة على الشركتين 227 ألفاً و500 دولار. ويتعين على "ACTEON" دفع 213 ألفاً و866 دولاراً أخرى بسبب انتهاكات إضافية لقوانين الحصار المفروض على كوبا.

17 نيسان/أبريل 2019: وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، يعلن أنه سيكون مسموحاً للأمركيين اعتباراً من الثاني من أيار/مايو، وبموجب الباب الثالث من "قانون هيلمز-بيرتون"، برفع دعاوى قضائية في المحاكم على أشخاص طبيعيين أو اعتباريين "يتاجرون" بممتلكات أممتها الحكومة الكوبية في بدايات الثورة. وفي اليوم نفسه، أعلن مستشار الأمن القومي، جون بولتون، عن إجراءات إضافية ضد كوبا هدفها الحد من الحوالات المالية القادمة من الولايات المتحدة

ووضع مزيد من القيود على الزيارات لأسباب عائلية إلى كوبا وإنهاء استخدام العمليات المالية "U-Turn"، التي تسمح للكوبيين بإجراء تحويلات مالية دولية. في سبيل الضغط على الشركات من بلدان أخرى والتمويل عليها وإجبارها على مغادرة كوبا، نبّه بولتون إلى أنه سيتم من الآن فصاعداً تطبيق الباب الرابع من "قانون هيلمز-بيرتون" بصرامة أكبر، وهو قانون يمنع رجال أعمال وعائلاتهم، وكذلك أصحاب الشركات التي "تتاجر" بالممتلكات المؤمّمة من دخول أراضي الولايات المتحدة.

23 نيسان/أبريل 2019: وزارة الخارجية الأمريكية تعلن عن تحديث جديد لـ "قائمة الهيئات الكوبية المقيّدة"، التي ضمت إليها خمس هيئات أخرى (وهي: "Aerogaviota" و"Hotel Santa Isabel" و"Hotel El Diving Center-Marina Varadero" و"Melía Marina Varadero Apartamentos" و"Hotel El Caney Varadero")، الذي دخل حيز التطبيق في الرابع والعشرين من نيسان/أبريل من السنة نفسها، في ما شكل ثالث تحديث للقائمة التعسفية منذ اعتمادها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

في شهر أيار/مايو 2019: "الجمعية الدولية للنقل الجوي" (IATA) تُلغي و "بول وكالة "هافاناتور" (Havanatur) السياحية وشركة الخطوط الجوية الكوبية إلى آلية تسديد ثمن بطاقات السفر الجوي والحجوزات (BSP) إلى مكاتب هاتين الهيئتين الكوبيتين في كل من المكسيك وفرنسا وإيطاليا، وتم التدرّج لذلك بنظم الحصار. يترتب عن هذا القرار أضرار مالية وتشغيلية كبير بالنسبة للهيئات الكوبية.

4 نيسان/يونيو 2019: "مكتب مراقبة الأ "بول الأجنبية" التابع لوزارة الخارجية الأمريكية ومكتب الصناعة والأمن (BIS) التابع لوزارة التجارة يُعلنان أنه اعتباراً من الخامس من نيسان/يونيو من السنة نفسها سيُلغى منح الإجازات العامة للقيام بالزيارات التربوية الجماعية تحت عنوان "بين شعب وشعب" وحجب الإجازات عن الطائرات غير التجارية وبواخر السفر والترفيه للإقامة المؤقتة، بما في ذلك و "بول البواخر السياحية" إلى كوبا. وقرر "مكتب مراقبة الأ "بول الأجنبية" أيضاً أن المسافرين الأمريكيين الذين يزورون كوبا، بموجب أي من التصنيفات الاثنتي عشرة التي تم السماح بها في عهد باراك أوباما، لا يستطيعون القيام بعمليات مالية مباشرة مع الشركات المدرجة في "قائمة الهيئات الكوبية المقيّدة". وهذه الإجراءات تعزّز بشكل أكبر بعد الحصار المفروض على كوبا وتُلحق أضراراً جسيمة بالتنمية الاقتصادية للبلاد، لاسيّما بالقطاع السياحي.

3 تموز/يوليو 2019: "مكتب مراقبة الأ "بول الأجنبية" التابع لوزارة المالية الأمريكية يُدرج شركة "كوباميتاليس" (CUBAMETALES) ضمن "قائمة المحليين ذوي التصنيف الخاص"، وذلك بحجة ضلوع الشركة الكوبية في استيراد نפט مصدره فنزويلا.

3,1. تطبيق "قانون هيلمز-بيرتون"

منذ أن بدأ سريان مفعول "قانون الحرية والتضامن الديمقراطيّين الكوبيين" (قانون الحرية، والمعروف أيضاً باسم "قانون هيلمز-بيرتون")، في عام 1996، جعل هذا من الحصار على كوبا قانوناً وعزّز بُعده المتجاوز لحدود البلد المعني. وبالإضافة إلى استهدافه فرض [2]كومة في كوبا تابعة لمصالح واشنطن مباشرة، فإن هذا القانون قد سعى أيضاً إلى تدويل الحصار من خلال إجراءات قسريّة بحق بلدان أخرى في سبيل [2]لملها على قطع علاقاتها التجارية والاستثماريّة مع كوبا.

في شهر كانون الثاني/يناير 2019، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية عن قرار تجميدها لمدة 45 يوماً فقط لإمكانية اتخاذ إجراءات قضائية أمام المحاكم الأمريكية ضد هيئات "تتاجر" بممتلكات أممها الحكومة الثورية الكوبية في عقد الستينات. وجرى الإعلان عن قرارات مماثلة في الرابع من آذار/مارس والثالث من نيسان/أبريل من العام الحالي، وذلك عبر بيانات أ [2]درتها وزارة الخارجية الأمريكية طافحة بالهجة التهديدية والذرائع والمعطيات الهادفة إلى تشويه الحقيقة.

إمكانية مقاضاة المستفيدين من "المتاجرة" المزعومة جرى إلغاؤها بشكل متوا [2]ل كل ستة أشهر منذ عام 1996 من قبل جميع الحكومات، الديمقراطية والجمهورية، بما فيها [2]كومة الرئيس دونالد ترامب خلال العامين الأولين من ولايتها. لكن ضغوط مجموعة [2]غيرة معادية لكوبا تشغل منا [2]ب رئيسية في الحكومة الحالية وتدير ظهرها لرفض قطاعات أمريكية وعالمية واسعة للحصار، تمخّضت عن التوقف عن هذا الإلغاء.

إن مصطلح "متاجرة" الذي يستخدمه القانون هو تعريف واسع النطاق ويشمل نشاطات تمتد من نقل أو توزيع أو إعادة تقسيم ملكيّة ما مؤمّمة، و[2]تق إلى شراء هذه الملكية أو استلامها أو استثمارها أو استئجارها. وعليه، فإن الدعاوى القضائية بموجب الباب الثالث التي تم السماح برفعها اعتباراً من شهر أيار/مايو قد عزّزت تطبيق الحصار وآثاره خارج [2]دود البلد المعني.

بغرض خنق الاقتصاد الكوبي وزيادة فاقة المواطنين، أُعدّ "قانون هيلمز-بيرتون" كآلية لضغط [2]كومة الولايات المتحدة الو [2]شي وغير الشرعي ليس على كوبا فحسب، بل وكذلك على بلدان أخرى و[2]كوماتها وشركاتها. غاياته غير شرعية وتتنافى مع القانون الدولي ومع أهداف وغايات ميثاق الأمم المتحدة، بما فيها أسس النظام العالمي للتجارة.

إن الباب الثالث من "قانون هيلمز-بيرتون"، وبزعم المطالبة بتعويضات أو السماح بمطالبات تتعلق بممتلكات "أمريكية" مؤمّمة في كوبا، إنما هو يستهدف في الحقيقة الاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية للجزيرة.

لقد تجاهل قرار وزارة الخارجية الأمريكية الصادر في 17 نيسان/أبريل 2019 السماح بتحركات قانونية ينص عليها الباب الثالث موقف أعضاء في الكونغرس -وبينهم جمهوريون- وقطاع الأعمال

ومنظمات مختلفة والرأي العام الأمريكي التي تؤيد قيام علاقات اقتصادية وتجارية مع كوبا مفيدة للطرفين. ويشكل سلوك الحكومة الولايات المتحدة الحالية دفعة للمجتمع الدولي الذي أدان على مدار 27 سنة متوالية، وبالإجماع تقريباً، الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، بما فيه "قانون هيلمز-بيرتون". إنه يتجاهل القرارات المتتالية الصادرة عن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة وبيانات قمم رؤساء دول أو حكومات "الاتحاد الأوروبي-أمريكا اللاتينية والكاربي" و"الاتحاد الأفريقي" و"مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاربي" (CELAC) و"مجموعة 77 +الصين" و"حركة بلدان عدم الانحياز" وغيرها من المنظمات التي طالبت بإنهاء الحصار على كوبا.

هذا القرار، وعملاً بما ينص عليه الباب الثالث من "قانون هيلمز-بيرتون"، يتيح إمكانية الشروع بإجراءات قضائية ليس فقط أمام أشخاص كانوا مواطنين أمريكيين عندما جرت عملية التأميم. فهو يعترف بذات الحقوق لأي شخص يحمل اليوم الجنسية الأمريكية، بمن فيهم وكلاء أو أزملة دكتاتورية باتيستا التي حكمت كوبا في عام 1959، سواء كانوا قتلوا أو جلادين بخدمة نظام باتيستا أو لصواً وناهبين للخزينة العامة أو غيرها من موارد الشعب.

منذ وضع هذا القرار في التطبيق، تأثرت النشاطات الاقتصادية بشدة، وخاف ما يتعلق منها بعمليات تجارية خارجية وبالاستثمار الأجنبي. وتلاحظ آثار كاحبة وتهويلية، إذا ما أضيفت إلى الخوف الذي تبعته بقية نظم وقوانين الحصار، نجدها تعرقل نمو علاقات كوبا التجارية مع العالم. لا يسلم أي مواطن أو قطاع من الاقتصاد الكوبي من الآثار المتأنية عن هذه السياسة أادية الجانب، المعرقة للتنمية التي من أي بلد تحقيقها بطريقة سيّدة.

في موعد إعداد هذا التقرير، سُجّلت أمثلة ملموسة على تطبيق هذا الباب من "قانون هيلمز-بيرتون"، وهي التالية:

- 2 أيار/مايو 2019: شركة "Havana Docks Corporation" ترفع دعوى قضائية على شركة السفن السياحية "كارنيفال" (Carnival) أمام محكمة دائرة جنوب فلوريدا (ميامي)، بزعم "متاجرتها" بمحطة السفن السياحية في هافانا.
- 2 أيار/مايو 2019: خافيير غارسيا بينغوتشي يرفع دعوى قضائية أخرى على شركة السفن السياحية "كارنيفال" (Carnival) أمام محكمة دائرة جنوب فلوريدا (ميامي). وتزعم الدعوى أن الشركة المذكورة "تتاجر" بمرفأ سنتياغو دي كوبا، وهي ملكية يطالب بها بينغوتشي.
- 2 أيار/مايو 2019: شركة "إكسونموبيل" (ExxonMobil) الأمريكية ترفع دعوى قضائية ضد شركتي "الكوبية للبترو" (CUPET) و"سيمكس" (CIMEX) الكوبيتين لدى محكمة ناوية كولومبيا. وذكرت "إكسونموبيل" في كتابها أنها لم تصرح للشركتين الكوبيتين بتكرير النفط

الخام أو إنتاج أو نقل أو عرض للبيع أو المشاركة في أي نشاط تجاري له علاقة بمنتجات مشتقة من البترول من بقول كانت ملكاً لها.

• 21 أيار/مايو 2019: ماريسيلا ماتا وبابيانا هيرنانديز تودعان في محكمة دائرة جنوب فلوريدا دعوى قضائية استناداً إلى الباب الثالث من "قانون هيلمز-بيرتون" ضد أربع هيئات كوبية لقيامها بنشاطات لأهداف ربحية (بالإنكليزية "trafficking") في فندق "سان كارلوس"، في سينفويغوس. الشركات المدعى عليها هي "المجموعة الفندقية غران كاربي، ش.م" و "مجموعة شركات التجارة والسياحة الدولية كوباناكانش.م" و "مجموعة غافيوتا للسياحة ش.م" و "مجموعة شركات سيمكس ش.م".

• 18 حزيران/يونيو 2019: إيداع دعوى في المحكمة الفدرالية لدائرة جنوب فلوريدا بسبب أعطال وأضرار عبر "دعوى قضائية جماعية" تقدمت بها كل من ماريسيلا ماتا وبابيانا هيرنانديز ضد "مجموعة تريفاجو الفندقية الألمانية". وجاء في الدعوى أن "تريفاجو" قد وقّرت خدمات إنترنت لفندق "ميلييه سان كارلوس"، في سينفويغوس، وأن هذا العمل يشكل "تجارة غير شرعية"، وفقاً للباب الثالث من "قانون هيلمز-بيرتون".

• 24 حزيران/يونيو 2019: المحكمة الفدرالية لدائرة جنوب فلوريدا تتسلم أربع دعاوى قضائية تستند إلى الباب الثالث من "قانون هيلمز-بيرتون". وقد رُفعت هذه الدعاوى على الشركات الكوبية "Gran Caribe" و "CUBANACAN S.A" و "Grupo de Turismo Gaviota S.A" والشركتين الأجنبيتين "Trivago" (ألمانيا) و "Booking.com" (هولندا).

"القانون 80 للتأكيد على كرامة كوبا وسيادتها" الذي اعتمده الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية في شهر كانون الأول/ديسمبر 1996، ينص على أن القانون الأمريكي غير قابل للتطبيق ولا قيمة أو أثر قانوني له في الأراضي الوطنية الكوبية. ويجدد القانون التأكيد على استعداد الحكومة الكوبية للسعي والتوكل إلى تعويض مناسب وعادل عن الممتلكات التي نُزعت عنها ملكية أشخاص طبيعيين واعتباريين كانوا في تلك اللحظة يقيمون في الولايات المتحدة أو يحملون جنسيتها. بالإضافة لذلك، يعرض ضمانات كاملة للمستثمرين الأجانب في كوبا، بينما تنص المادة الخامسة منه على أن الحكومة ستكون مؤهلة لاتخاذ "التدابير والإجراءات والتسهيلات الإضافية التي تلزم من أجل تأمين الحماية الكاملة للاستثمارات الأجنبية الحالية والكامنة والدفاع عن المصالح المشروعة لهذه الاستثمارات في وجه التحركات التي يمكنها أن تترتب عن قانون هيلمز-بيرتون".

إلى جانب ذلك، ينص دستور جمهورية كوبا على أن "الدولة تشجع وتعطي الضمانات للاستثمار الأجنبي، بصفته عنصراً هاماً بالنسبة للتنمية الاقتصادية للبلاد، وذلك على أساس الحماية والاستخدام العقلاني للموارد البشرية والطبيعية، وإتزام السيادة والاستقلال الوطنيين".

إن طبيعة ما ينص عليه "قانون هيلمز-بيرتون" الخطيرة من حيث تجاوزه لحدود المعنى والسابقة غير المقبولة في انتهاكه للقانون الدولي، وبشكل خاص الباب الثالث منه، جعلاً عدة بلدان أو مجموعات بلدان تعتمد قوانين أو تتخذ تدابير أخرى كترياقٍ لحماية مواطنيها وشركاتها.

2. الحصار ينتهك حقوق الشعب الكوبي

1.2. أضرار القطاعات الأشدّ وقعاً اجتماعياً

منذ بداية تطبيق الحصار على كوبا وقطاعا الصحة والغذاء يشكّلان الهدفين الأوليين لاعتداءات الحكومات الأمريكية. والمناورات الرامية للتسبب بالجوع والمرض عند الشعب الكوبي، وبذلك تصديق الدعم للثورة، كانت ضارة باستمرار في خطط وبرامج الحرب القدرة على كوبا.

بالرغم من الاستراتيجية التدميرية لحكومة الولايات المتحدة، وبفضل السياسة الإنسانية التي تعتمد عليها الثورة الكوبية، تم تحقيق نتائج في الميدان الاجتماعي يمكن مقارنتها بنتائج البلدان المتقدمة. قطاع الصحة، على سبيل المثال، ظلّ على الدوام واكفاً من أولويات الثورة. وفي دستور عام 1976 كما في الدستور الحالي على كفاً سواء، يظهر تأمين كفاة الرفاه للشعب كواجب لا مناصّ منه. ويرى الدستور الحالي، بمادته الثانية والسبعين، في الصحة العامة "كفاً لجميع الأشخاص" وينص على مسؤولية الدولة عن "ضمان و كفاة خدمات الرعاية والحماية والانتعاش ومجانيتها وجودتها".

غير أن الأضرار الناجمة عن العقوبات المفروضة على كوبا في مجال الصحة لا تقبل الشك. فهذه السياسة العدائية تعرقل اقتناء تكنولوجيات ومواد أولية ومفاعلات ووسائل تشخيص ومعدّات وقطع غيار، وكذلك أدوية لعلاج أمراض خطيرة، مثل السرطان. وهذه اللوازم يتعيّن شراؤها من أسواق بعيدة، وفي كثير من الأحيان عبر وسطاء، مما يترتب عنه ارتفاع في أسعارها.

الافتقار للدواء أو التكنولوجيا الملائمة لمعالجة مرض ما أضحى في كثير من الأحيان مانعاً من إنقاذ حياة مريض. أهل المريض خ.ن.إ.ك، كفاة الملف العلاجي رقم 68100309926 في المستشفى العلاجي-الجراحي "هيرمانوسأميخييراس"، والذي توفي في الخامس عشر من كفاة/يونيو 2018 متأثراً باعتلال إسفنجي الشكل في عضلة القلب مصحوباً بقصور في وظائف القلب، لا يمكنهم أن ينسوا أبداً أنه لو كان متوفراً إسناد الدورة الدموية الذي يؤمنه جهاز "IMPELLA"، الذي تنتجه شركة "ABIOMED" الأمريكية، لكان خ.ن.إ.ك قد نجى من الموت. فبسبب القيود المترتبة عن

الحصار المفروض على كوبا، لم تلبّ الشركات المذكورة الطلبات المتكررة لشراء هذا الجهاز المتخصّص في المساعدة الدورانية للمرضى في آلة [2] دمة قلبية المنشأ وقصور في وظيفة القلب.

و [2] حل حجم الأضرار التي [2] لت بنظام الصحة الكوبي بين شهر نيسان/أبريل وشهر آذار/مارس 2019 إلى ما قيمته 104 ملايين و148 ألفاً و178 دولاراً، وهي [2] لصيلة تتجاوز بستة ملايين و123 ألفاً و498 دولاراً حجم الأضرار التي [2] لت في العام السابق.

خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، قدّمت الشركة الكوبية لاستيراد وتصدير المنتجات الطبية "MEDICUBA S.A" طلبات لسبع وخمسين شركة أمريكية لشراء لوازم يحتاجها نظامنا الصحي. [2] تى هذه اللحظة لم يأت الرد من خمسين من هذه الشركات، بينما قالت ثلاث أخرى أنه، عملاً بقيود الحصار، ليس مسموّماً لها أن تباع لكوبا أي دواء أو جهاز. من بين الطلبات التي تقدّمت بها شركة "MEDICUBA S.A"، تأتي التالية:

- جرى الاتصال بشركة "PROMEGA CORPORATION" الأمريكية، وهي مصنّعة إنزيمات وغيرها من المنتجات المخصصة للتكنولوجيا الحيوية والإ[2] ليائية الجزيئية، وذلك بهدف اقتناء مفاعلات ولوازم تُستخدم في تشخيص الأمراض الوراثية. في 16 كانون الثاني/يناير 2019 أبلغت الشركة المذكورة أن "وزارة المالية الأمريكية تطبّق عقوبات تجارية تمنع الشركات المستقرة في بلدها من بيع منتجات والتزويد بتكنولوجيات أو خدمات لكوبا".

- جرى الاتصال بشركة "BRUKER" الأمريكية لشراء مقياس الضوء الطيفي، وهو جهاز يُستخدم في المختبرات لتعداد مواد و[2] يّيات. جاء في الردّ على هذا الطلب أنه [2] تى يومنا هذا لا تتوفر لديهم الإمكانيّة لإبرام [2] فقات تجارية مع كوبا.

- جرى الاتصال بشركة "STRYKER" الأمريكية لشراء أطراف بديلة قابلة للامتداد، التي تُستخدم في العلاج الجراحي الحمائي أو لإنقاذ أعضاء علياً أو سُفلى، وذلك نظراً لحاجة المعهد الوطني لأمراض السرطان وعلم الأ[2] لياء الإشعاعي "INOR" إليها. غير أنه لم يتم [2] تى الآن استلام أي ردّ من الشركة. أمام استحالة الحصول على هذه الأطراف البديلة، والتي تتمتع بجودة أعلى من الناحية الوظيفية، اضطر المعهد الوطني لأمراض السرطان وعلم الأ[2] لياء الإشعاعي "للجوء إلى تركيب أطراف بديلة ثابتة لمرضى يحتاجون للقابلة للامتداد منها.

- جرى الاتصال مع عدة شركات أمريكية من أجل شراء عقاقير جديدة تُستخدم في علاج السرطان. لكن، [2] تى هذه اللحظة، لم يتم استلام أي رد. بعض الأمثلة:

FARMACEUTICA PFIZER INC: طُلب منها عقار "Crizotinib"، الذي يُستخدم في علاج

سرطان الرئة؛ و "Palbociclib"، الذي يُستخدم في علاج سرطان الثدي الانتقالي متحسس

الهرمونات؛ و "Sunitinib"، وهو الدواء الفعّال الو[2] يد الموجود في العالم. في مستشفى

"هيرمانوسأميخيراس" يتم سنويًا تشخيص ما معدّله عشرين إصابة بسرطان الكلوة المتقدّم، والتي يُحرّم أصحابها من أكثر الخيارات العلاجية فعّالية.

FARMACEUTICA BRISTOL-MYERS SQUIBB: طلب منها الجسمُ الضدّي "Anti PD-1"، الذي يستخدم في علاج الأورام الميلانيّة الانتقاليّة وسرطان الرئة والأورام اللمفيّة وداء هُدجكين وغيرها.

GENOMIC HEALTHS: طلب منها "Oncotype DX Test سرطان الثدي"، وهو اختبار تشخيصي يسمح بالتعرف على مخاطر الانتكاس عند المرضى المصابين بسرطان الثدي المبكر؛ و "Oncotype DX Test سرطان القولون"، وهو اختبار تشخيصي يسمح بالتعرف على مخاطر الانتكاس عند المرضى المصابين بسرطان القولون بالمرتين الثانية والثالثة.

- طلب من شركة "BOSTON SCIENTIFIC" الأمريكية بديلاً مأمياً أهرتياً عن طريق الجلد، وهو أسلوب زرع محدود الضرر يمكن أن يستفيد منه سنويًا نحو 60 شخص تتجاوز أعمارهم السبعين سنة ممن يعانون اعتلال الصمّام الأهرتي تنكسي المنشأ. يمكن لاقتناء هذه الأداة أن يساهم في خفض عدد حالات الوفاة في كوبا، حيث أن السبب الأول للوفيات هو الأمراض الوعائيّة القلبية. غير أن الشركة المذكورة، الرائدة عالمياً في إنتاج هذه الصمّامات، لم تستجب لطلبنا.

- جرى الاتصال بشركة "ZIMMER BIOMET" الأمريكية لشراء بدائل للحوض والرُكبة والأسنان. لكن الشركة أجابت أنه بسبب الحصار ليس مسموّاً لها بإبرام صفقات تجارية مع كوبا. من الأمثلة الأخرى التي تكشف عن الأضرار التي ألحقها الحصار في مجال الصحة خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير يأتي:

- في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، رفضت شركة "Isotrak USA Eckert&Ziegler Reference&Calibration" الألمانية تزويد "الشركة الكوبية لاستيراد وتصدير المنتجات الطبية" (MEDICUBA S.A) بناظم طاقة إشعاعيّ كان قد تم التعاقد لشرائه مسبقاً، وهو جهاز ضروري لمراقبة الجودة في النيكلوتيدات المشعّة لدى تشخيص السرطان. وقالت الشركة أنها ليست مستعدّة لإبرام صفقات تجارية مع كوبا، وذلك جرّاء القيود التي تفرضها الولايات المتحدة على الجزيرة.

- في 26 شباط/فبراير 2019، أبلغت شركات تزويد عديدة "الشركة الكوبية لاستيراد وتصدير المنتجات الطبية" أنها لا تستطيع تسليمها المراحل الرئويّة التي تم التعاقد لشرائها، باعتبار أن الشركتين المصنّعتين "IMT MEDICAL AG" و "ACUTRONIC" قد استحوذت عليهما شركة "Vyaire Medical Inc"، وهي شركة مقرها إلينوز، الولايات المتحدة. والمراحل الرئويّة ذات

أهمية بالغلة بالنسبة للنظام الصحي الكوبي، ^[2]يث أنها تستخدم لمساعدة المرضى عندما تهدد التهوية الرئوية التلقائية ^[2]ياتهم.

• رفض "اتحاد الجامعات من أجل رفاهية الحيوان" طلب "معهد الطب الاستوائي 'بيدرو خوري'" (IPK) الحصول على الأُر ^[2]دة للمشاريع التي تعرضها هذه المؤسسة البريطانية. وقال الاتحاد أنه بسبب العقوبات المفروضة على كوبا من قبل الولايات المتحدة، فإنه لا يستطيع القيام بعمليات مالية مع الجزيرة.

• خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير لم يتمكن مهنيون كوبيون من المشاركة في اجتماعات ومنتديات علمية ولقاءات أكاديمية انعقدت في الولايات المتحدة. ويعود ذلك إلى أن طلبات تأشيرات الأطباء الكوبيين قد تم رفضها أو إ ^[2]دارها في مواعيد لا ^[2]ققة لانعقاد المحافل ذات الصلة.

تنص المادة 77 من الدستور الكوبي على أن "لجميع الأشخاص الحق بغذاء سليم وملائم. وتوفّر الدولة الشروط اللازمة لتعزيز الأمن الغذائي لجميع المواطنين".

استناداً إلى "التقرير ^[2]ول السياسة الغذائية العالمية في عام 2018" فإن كوبا هي وا ^[2]د من البلد الأربعة عشر الأولى التي تمكنت من تقليص مؤشرات الجوع وسوء التغذية بصورة مستدامة ولعدة سنوات. بالإضافة لذلك، كوبا هي أ ^[2]لد البلدان التي أ ^[2]لرزت أكبر تقدّم في سياساتها الغذائية بمساواة والأكثر وشوكاً على تحقيق الأهداف المدرجة في الهدف الثاني لـ "أجندة التنمية المستدامة 2030".

بالرغم من الموارد الكبيرة والجهود التي تخصصها الدولة الكوبية لقطاع الغذاء والزراعة، فإن هذا القطاع لا يسلم من عواقب الحصار، ^[2]يث لحقت به أضرار تصل قيمتها إلى 412 مليوناً و230 ألفاً و614 دولار.

الشركات التي تتولّى تصنيع المنتجات الغذائية في البلاد تستورد نحو 70 بالمائة من المواد الأولية من أسواق مختلفة، من بينها إسبانيا والبرازيل والأرجنتين وإيطاليا وكندا والهند وجمهورية الدومينيكان والمكسيك. ^[2]قى هذه اللحظة، جعل الحصار من المستحيل القيام بعمليات شرائية في السوق الأمريكي، وهو سوق مُغرٍ جداً من ^[2]يث أسعاره وقربه، بالإضافة لتمتعه بعروض متنوعة من المواد الأولية والأدوات والتجهيزات اللازمة لتحديث خطوط الإنتاج.

الأضرار الناجمة عن الحصار في القطاع الغذائي تتأتى أيضاً عن استحالة تسويق المنتجات الكوبية في الولايات المتحدة. شركة "روم هافانا كلوب"، وهي وا ^[2]دة من أشهرها بالعالم في إنتاج المشروبات الرو ^[2]ية، فقدت إمكانية تلقي 41 مليوناً و360 ألف دولاراً لهذا السبب.

التعليم والرياضة والثقافة أيضاً هي من بين القطاعات الأكثر تأثراً، ومنيت بأضرار جسيمة جراء تطبيق الحصار.

المادة 73 من دستور جمهورية كوبا يكرّس **حق الكوبيين الأكيد بالتعليم**. وفي سبيل ضمان هذا الحق، تخصص الدولة ما نسبته 23,7 بالمائة من نفقات موازنتها لهذا القطاع.

إن الإنجازات التي حققتها الثورة الكوبية في مجال التعليم وإسهامها في مساعدة شعوب أخرى من العالم في هذا المجال هي محل اعتراف وتقدير على المستوى الدولي. وقد أثبت التحليل شبه الأولي للأغراض المدرجة في "الهدف 4 من أجندة 2030" بأن بلدنا قد حقق كل هذه الأهداف. غير أنه وبالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة، فإن جودة الخدمات التعليمية تتضرر جراء الإجراءات التي يوجها الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الحكومة الولايات المتحدة.

الأضرار الرئيسية التي يسجلها هذا المجال تتجلى في دفع أجور مضاعفة كبديل شحن لنقل المواد التي يتم اقتناؤها في أسواق بعيدة، والوصول المحدود إلى المعلومات العلميّة والأدوات المعلوماتية اللازمة لإنتاج البرمجيات التربويّة، ثم العراقيل التي تعترض قبض المدفوعات بدل الخدمات المهنيّة التي يتم تقديمها في الخارج.

بعض الأمثلة على الأضرار المسجّلة في قطاع التعليم خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير:

- لم تتمكّن "جامعة سانكتيسبيريتوس" من شراء عشرين آلة كاتبة من نوع "SMART BRAILLER" والأدوات السمعية التي تنتجها شركة "PERKINS"، وجميعها ضرورية لتأهيل طلاب اختصاص التعليم الخاص لدورات التخرج وما بعده. وكلا التكنولوجيتين هما من **الولايات المتحدة**. ورغم أن التعامل مع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة يشكّل أولويّة بالنسبة للحكومة الكوبية، فإن الأشخاص المعوقين، وبسبب القيود التي يفرضها الحصار، يواجهون قيوداً في **تولهم** إلى كثير من الأجهزة التي من شأنها تحسين جودة **ياتهم** وتعزيز اندماجهم ومشاركتهم في المجتمع.

- خلال هذه الفترة انعقد مؤتمران دوليان (Webminar) لشبكة "Erasmus + RIESAL" لتأهيل الأخصائيين الذين يعملون في تطوير عمليات تدويل التعليم العالي. غير أنه، وبسبب نظم الحصار، لم يتمكّن المسؤولون الكوبيون من المشاركة في هذين المحفلين "أون لاين"، بسبب عدم السماح لهم **بالوصول** إلى **الصفحة** الويب <https://riesal.adobeconnect.com/defaulteventtemplate/>.

- في 23 كانون الثاني/يناير 2019، أوقف بنك "Société General de Paris" **الوالة** مصرفية بقيمة سبعة آلاف و474 يورو **مُرسلّة** إلى كوبا لتسديد بدل خدمات مهنيّة قدّمها أساتذة كوبيون في غينيا الاستوائية.

- أُلغيت البرامج التربوية الثلاثة التي كانت جامعة العلوم التعليمية "إنريكي خوسيه فارونا" وثلاث جامعات أمريكية (مينيسوتا والمدينة الجامعية بنيويورك <CUNY> والحركات الاجتماعية في شيكاغو) قد خططت لتنفيذها في بدايات 2019. أدى ذلك إلى حجب عائدات عن الجامعة التعليمية تصل قيمتها إلى 11 ألف دولار.

تطوير الرياضة هو واحد من أكبر إنجازات الثورة الكوبية. تنص المادة 74 من الدستور على أن "للأشخاص الحق بالتربية البدنية والرياضة والترفيه كعناصر أساسية لجودة حياتهم". بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة والحكومة الكوبيتان من أجل تقوية النشاط الرياضي، فإن هذا القطاع لم يسلم من الأضرار الناجمة عن سياسة الحصار الأمريكية. بعض من أهم الأمثلة خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير:

- وجدت كوبا نفسها مقيدة في اقتناء أدوات رياضية ذات استخدام إلزامي لسبب اللوائح الرسمية للاتحادات الدولية، لكون هذه الأدوات مصنعة من قبل شركات أمريكية مثل "LOUISVILLE" و "WILSON" و "XBAT" و "RAWLINGS" و "EASTON". في سبيل إجراء هذه المشتريات، مما اضطر الأمر للجوء لبلدان أخرى، بما يترتب عن ذلك من ارتفاع كبير في أسعار المنتجات. لو أن كوبا تمكنت من الوصول إلى عروض السوق الأمريكي مباشرة، لأمكن اقتناء هذه الأدوات بتكلفة تقل بما نسبته 30 بالمائة تقريباً.

- الدورة الثانية والعشرون من سباق تكريم تيرّي فوكس لم يُتَح إقامتها هذه السنة، وذلك بعد تلقي بلاغاً من مديرة هذا المجمع الدولي تشير فيه إلى استحالة المساعدة في تنظيم المحفل ومواصلة دعم بلدنا في أبحاثه لمكافحة داء السرطان. وعليه، فإن المجمع لم يحوّل للمعهد الوطني لمرض السرطان والعلوم الإشعاعية" الأربعة المقررة لتطوير مشروع "تقييم مكافحة الأورام بواسطة العلاج الكيماوي والمعالجة المناعية المركبين في نماذج تجريبية للسرطان"، والذي كان من المفترض إنجازها هذه السنة.

- "اتحاد بيسبول الكاريبي" لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق مع الحكومة الولايات المتحدة من أجل وضع طريقة قانونية تسمح بإيداع الجوائز لبلدنا. الفريق الكوبي الذي شارك في بطولة الكاريبي للبيسبول، التي أقيمت في بينما بين 4 و10 شباط/فبراير 2019، لم يتمكن من قبض جائزته النقدية البالغة 72 ألف دولار، لتحقيقه المكان الثاني في هذه المباريات. الشيء نفسه حدث لعدة أبطال رياضيين كوبيين ممن لم يتمكنوا من قبض جائزة كل منهم والبالغة قيمتها خمسة آلاف دولار.

• الملائمة المالية التي تمارسها الحكومة الوليات المتحدة على هيئات مصرفية في بلدان أخرى [الت] دون قبض بدل خدمات قدمتها مؤسسة "كوباديبورتيس" (CUBADEPORTES)، سواء كتصدير للاستشارة الطبية أو كتسويق لنشاطات في كوبا.

إن تطوير الثقافة بكل مظاهراتها هو أمر ذو أولوية بالنسبة للدولة الكوبية. ينص دستور الجمهورية الحالي في المادة 79 منه على أن "لكل الأشخاص الحق بالمشاركة في الحياة الثقافية والفنية للبلاد". لكن هذا القطاع ما زال واداً من أكثرها تضرراً جرّاء تطبيق الولايات المتحدة لسياسة الحصار على كوبا.

من بين الأضرار التي [الت] بالقطاع الثقافي خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير يأتي:

• من بين 37 فرقة فنية كان يمكن لها أن تروّج لعملها في أراضي الولايات المتحدة، فقط 24 [صلت] على تأشيرات دخول إلى هذا البلد، ما يعني تراجعاً بحجم 13 مشروعاً بالمقارنة مع العام السابق. غير أنه يجب إبراز الأثر الترويجي الإيجابي الذي [ققه] "مهرجان الفنون الكوبية" الذي أقيم في "مركز كيندي" (Kennedy Center) بواشنطن، الذي [ظي] بمشاركة 104 موسيقيين.

• بالرغم من تعبير العديد من الشركات الأمريكية عن اهتمامها بعلاقات تجارية مع وكالة " BIS MUSIC"، فإنها قد رفضت إرسال وثائقها القانونية اللازمة لإبرام العقود ذات الصلة، وذلك خوفاً من عواقب القيود التي يفرضها الحصار. كمحصلة لذلك، سُجّلت خسائر بقيمة أكثر من 100 ألف دولار.

• تراجعت عدة وكالات من كولومبيا وبيرو وفرنسا عن القيام بخطوات تجارية تم الاتفاق عليها مسبقاً مع "شركة التسجيل ومونتاج الموسيقى" (EGREM)، خشية عدم تمكّنها من إرسال التحويلات المالية إلى كوبا لدفع بدل هذه الخدمات. كمحصلة لذلك، فُقدت إمكانية تلقي مداخل بقيمة 200 ألف دولار تقريباً.

• رجال أعمال ممن قاموا تقليدياً بأعمال ترويجية لفرق موسيقية من دفتر شركة (EGREM) في سوق الولايات المتحدة وبلدان أخرى، امتنعوا عام 2018 عن موا [للة] عملهم، وذلك بسبب تشديد إجراءات الحصار.

• كمحصلة لتشديد هذه السياسة، تم منع عقد "اللقاء الثالث لناشري وموزعي ووكلاء الأعمال الأدبية الكوبيين والأمريكيين"، الذي كان من المقرر إ[ياؤه] خلال "المعرض الدولي للكتاب 2019". كما مُنعت مشاركة كوبا في معارض ومحافل نشر وأدب، وكذلك معارض كتب أقيمت في الولايات المتحدة.

• يؤثر الحصار سلباً وبشدّة على التعليم الفني المهني (بمستوياته الأساسي والمتوسط والعالي)، [يث] يضع قيوداً على شراء اللوازم الضرورية، كالألات الموسيقية و[تياجات] الفنون

التشكيلية والباليه والرقص. بالرغم من ذلك، لا تحرم الدولة الكويتية من المشاركة المجانية في هذا التعليم أي طفل ذي ملكات أو ميول فنية، مما يمثل جهداً استثنائياً إذا ما أخذ بعين الاعتبار أن كلفة التعليم الأساسي للتلميذ خلال سنة أكاديمية واحدة في أي من المظاهرات الفنية تتراوح ما بين 15 و16 ألف دولار. على سبيل المثال، يتم كمعدّل إيداع 16 ألفاً و610 دولارات من أجل ضمان تمتّع كل طالب في الباليه بزي الرقص خلال الفصل الدراسي. لو كان بالإمكان الوصول إلى السوق الأمريكي لشراء هذا اللباس، لوفّرت كوباً أكثر من نصف المبلغ الذي يتم إنفاقه على شرائه في أسواق أخرى.

2.2. أضرار التنمية الاقتصادية

ما زال الحصار يشكل العقبة الرئيسية أمام تطبيق "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية" التي عام 2030" و"أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة" على حد سواء. والأضرار التي أنزلها الحصار بقطاعي الإنتاج والخدمات خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير تقدّر بـ 79 مليون دولار، ما يمثل ارتفاعاً نسبته 28 بالمقارنة مع الفترة السابقة.

إن تحويل كلفة الحصار إلى قدرة على الدّفع من شأنه أن يسمح على المدى المتوسط بالتمتع بمصدر للتمويل الرسي والأساسي والمستدام يضي مزيداً من الدينامية لبرامج الاستثمار المرتبطة بالقطاعات الاستراتيجية لـ "الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية" التي عام 2030". وبهذه الطريقة، تتقلص المهل الموضوعة لتحقيق الأهداف المطروقة لعام 2030. فخلال أقل من خمس سنوات يمكن أن ينقلب رأساً على عقب وضع البنية التحتية في البلاد، في ما يضمن، على سبيل المثال، تحويل مصادر الطاقة الوطنية بنسبة عالية إلى مصادر طاقة متجددة تفوق الـ 24 بالمائة.

من الناحية المالية، التمتع بهذا المبلغ من المال يمكنه أن يقلب إيجابياً، سواء من حيث الجودة أو الكمّ، الاعتماد المالي للبلاد على الخارج، مما يعزز ثقة المستثمرين والدائنين الخارجيين ويرفع بشكل ملموس القدرة على الوفاء إلى أسواق مال ورأسمال.

الصناعة البيولوجية-الصيدلية، وهي أحد القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد، تتعرض للأضرار سنوياً بسبب الحصار، إذ تسجّل خسائر اقتصادية هائلة في عمليات بحثها وتطويرها وإنتاجها وتسويقها لمنتجاتها. الإجراءات الأمريكية ضد كوبا لا تقيّد فقط التبادل الأكاديمي والعلمي، وإنما تحرم شعب الولايات المتحدة من فوائد المنتجات البيوتكنولوجية والصيدلية التي تم تطويرها في كوبا، وهي منتجات مبتكرة وواعدة بالنسبة لصحة الإنسان.

بعض الأمثلة على الأضرار التي تسبب بها الحصار في هذا المجال:

- "مركز الهندسة الوراثية والبيوتكنولوجيا" (CIGB) تُرم من مداخل بسبب عدم تمكنه من تصدير الدواء "Heberprot-P" إلى سوق الولايات المتحدة، مع العلم أنه الدواء الوفايد من نوعه في العالم لمعالجة تقرّح القدم المصابة بالسكري (UPD). بافتراض أن خمسة بالمائة فقط من المرضى الأمريكيين الذين يتلون سنوياً بتقرّح القدم المصابة بالسكري استخدموا هذا الدواء، كان لحجم ما تم تصديره إلى هذا البلد في عام 2018 أن يصل إلى 103 ملايين دولار.
- شركة "FARMACUBA" للاستيراد والتصدير أبلغت عن وجود عقبات في وصولها على مواد أولية لتصنيع الأدوية، وذلك بسبب الحصار المفروض على كوبا. بين الأول من نيسان/أبريل 2018 و31 آذار/مارس 2019، حدثت انقطاعات للعملية الإنتاجية في شركة "8 مارس" المنتجة

للأدوية، وذلك بسبب استحالة شراء المواد الأولية خلال المهل المطلوبة. [7] حدث عجز في إنتاج ألفي و [7] دة من العقاقير السائلة التي تتناول عبر الفم و 21 ألف و 184 كبسولة.

- ذكرت شركة مُنتجة للأدوية من بلد آسيوي أنها لا تستطيع شحن عقار الفينيتوين على شكل [7] قن بحجم 250 ملغ/5 ملل إلى كوبا، باعتبار أن بواخر بلادها قد رفضت القيام بأي معاملة لها علاقة بكوبا، وذلك خشية التعرض لعقوبات من قبل الولايات المتحدة. أدى ما سبق إلى البحث عن شركة تزويد أخرى في أمريكا اللاتينية بشروط أقل ملاءمة.

"شركة أورينيتيا لمخبرية الصيدلية" التابعة لمؤسسة "بيوكوبافارما" عرضت الأضرار التالية:

- أضرار بالمادة الأولية "فيتامين أ" لإنتاج المركب الفيتاميني "نوتريفورتي" (Nutriforte): بنك الشركة المزودة رفض استلام الدفع الواقع على كوبا، مما أجبر البلاد على دفع مبالغ مالية أكبر من خلال بلدان أخرى. كمحصلة لذلك، عانى الإنتاج عجزاً قدره 78 مليوناً و 694 ألفاً ومائتا قرص.

- تضرر إنتاج أمصال الحقن كبيرة الحجم بسبب النقص في العبوات: تم التعاقد مع شركة التزويد الكولومبية "PROENFAR" لشراء هذه اللوازم. غير أنه وبسبب وجود مساهم أمريكي في الشركة المذكورة لم يتم التمكّن من تنفيذ الصفقة، مما ألحق الأذى بإنتاج مليون و 995 ألف و 300 كيس مصّل.

- تضرر عملية تسليم رقائق الألمنيوم المطبوعة لتعبئة الـ "Nicotinamida" في شهر آذار/مارس 2019 و [7] تمثال تضررها في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر بالنسبة لعقاري الـ "Dipirona" والـ "Alprazolam": فقد تم شراء الشركة المزودة "DEVEXPORT" من قبل شركة مصنّعة جديدة ترفض بيع رقائق الألمنيوم المطبوعة لكوبا بسبب نظم الحصار.

يتوا [7] ل وبشدة تطبيق الإجراءات التي أعلنها الرئيس دونالد ترامب ضد كوبا منذ عام 2017، وتلحق هذه الإجراءات أذى بالغ بالسياحة، وهي أحد القطاعات الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا. غير أن وزارة الخارجية الأمريكية خفّضت في شهر آب/أغسطس 2018 مستوى التحذير من خطورة السفر إلى كوبا من المستوى 3 (إعادة النظر بالسفر) إلى المستوى 2 (اتخاذ إجراءات احتياطية أكبر).

منذ شهر نيسان/أبريل 2018 و [7] قى شهر مارس 2019، تسبب [7] صار الولايات المتحدة لكوبا بخسائر للسياحة الكوبية تصل قيمتها إلى مليار و 383 مليون دولار، وذلك في مجالات هامة لها علاقة بالزيارات والخدمات والعمليات والتأمين اللوجستي. يقدّر أنه لولا وجود الحصار لبلغت نسبة الأمريكيين بين زائري كوبا خلال سنة و [7] دة 35 بالمائة. وعلى أساس هذا الافتراض، أمكن

لمجموع السائحين القادمين من هذا البلد خلال عام 2018 أن يصل إلى مليون و656 ألفاً و298 سائح، ليشغل بذلك السوق الأول المرسل للسائحين إلى كوبا.

لمجرّد ذكر بعض الأمثلة:

• قرار الحكومة الولايات المتحدة إلغاء الإجازات العامة للزيارات التربوية الجماعية "من شعب لشعب" يفاقم الأثر السلبي على تدفق السائحين الأمريكيين إلى الجزيرة. فمع أن الحظر السابق للسفر وفق مبدأ "من شعب لشعب" بصفة فردية، والذي كان يرغب الزائرين القادمين من الولايات المتحدة على السفر إلى كوبا برعاية منظمة أمريكية، كان يمنع الزيارات السياحية لكوبا، فإن الإجراء الجديد يُلغي كلياً إمكانية السفر في إطار هذا التصنيف.

• رغم أن الفترة التي يغطيها هذا التقرير سجلت ارتفاعاً في عدد السفن السياحية، فإن وول الزائرين الأمريكيين جواً قد تراجع بنسبة 28,6 بالمائة، ما مثّل انخفاضاً يصل إلى 103 آلاف و161 زائر بالمقارنة مع عام 2017 وأثر سلباً على المداخل. والسياسة المعتمدة من قبل الحكومة الولايات المتحدة منذ الخامس من حزيران/يونيو 2019 برفض منح الإجازات للطائرات غير التجارية وبواخر السفر والترفيه للإقامة المؤقتة، بما فيها البواخر السياحية إلى كوبا، يُلحق أذى أكبر بعد بسفر الأمريكيين إلى البلاد، بما يترتب عن ذلك من مداخل.

• وكالة "CUBATUR" للسياحة والسفر منيت بخسائر نقدية-مالية تصل قيمتها إلى 497 ألفاً و800 دولار، وذلك جرّاء نفقات الخدمات المصرفية وتقلّب أسعار الفروع العملات واستخدام بدائل مصرفية كطرق للدفع.

• وكالة "HAVANATUR" منيت بأضرار جرّاء رفض البنوك المعتمدة إجراء معاملات دفع وإغلاق حسابات مصرفية في بلدان أخرى ووضع اليد على أرادة وإلغاء خدمات معاملة بطاقات اعتماد.

وقد ألحق الحصار أضراراً أيضاً بقطاع الاتصالات والمعلوماتية، بما فيها الاتصالات السلكية واللاسلكية. فهذه السياسة تشكّل العقبة الرئيسية أمام تدفق المعلومات وتعرقل وول الكوبيين الأوسع إلى الإنترنت وإلى تكنولوجيات المعلومات، حيث أنها تعتّر وترفع تكاليف الاتصال في البلاد، وتضع شروطاً لول إلى المنصّات والتكنولوجيات، واستخدام الفضاء السبراني من أجل قلب النظام السياسي والقانوني في البلاد.

يُقدّر حجم الأضرار الاقتصادية التي لحقت بنظام الاتصالات خلال الفترة الممتدة بين شهر نيسان/أبريل وشهر آذار/مارس 2019 بأكثر من 55 مليون دولار. وما زالت "شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية الكوبية ش.م." (ETECSA) الهيئة الأكثر تضرراً، إذ يصل نصيبها إلى ما نسبته 98 بالمائة من إجمالي الخسائر.

من بين أهم الأمثلة على هذه الفترة، تبرز التالية:

- تضرّر نشاط تأهيل مهنيّ قطاع الاتصالات بسبب استحالة التمكن من دفع بدل الدورات التي تعرضها شركة "ALGORITMO" التشيلية. وهذه المشكلة أدت إلى التأجيل المتكرر لمواعيد إجراء خمس دورات في عام 2018، وهي دورات ضرورية من أجل تطبيق وتطوير خدمات بجودة أفضل.
- تلحق سياسة الحصار الأذى بالو [2]ول من كوبا إلى محتويات الإنترنت والحق بالحريات التي يعبر عنها ويوافق عليها المصمّمون الذين ينتجون برامج سوفتوير بـ "إجازة معلنة عامة" (GNU-GPL). ويتمثل هذا الضرر في رفض الو [2]ول إلى الخدمة أو تحميل المعلومات، وذلك لمجرّد التعرّف على مصدر الاتصال وهو عنوان إنترنت (IP) ممنوح للنطاق الكوبي "cu".
- يُحظر على كوبا الو [2]ول إلى المعلومات الرسمية لمواقع تكنولوجية من الصف الأول، مما يعرقل التأهل الذاتي أو التأهل عن بُعد. هذا هو [2]ال مواقع "Cisco" و"VMWARE" و"Google Code" و"Google Web Designer" و"Google Page Speed Insights".
- استحال على أخصائي "راديوكوبا" (RADIOCUBA) المشاركة في المؤتمر السنوي الذي ترعاه الشركة المزوّدة بخدمات الأقمار الصناعية "MARLINK SAS"، والذي انعقد مرتين في نيو أورليانز.
- القيود التي يفرضها الحصار تحول دون القيام "بتحويلات مالية بريدية دولية"، ولهذا السبب لم يتم التمكن من توقيع "اتفاقية بريد-تحويلات مالية" من أجل إرسال "تحويلات مالية بريدية دولية" مع المشغل المخصّص للولايات المتحدة.
- كانت "الشركة الكوبية للاتصالات السلكية واللاسلكية" (ETECSA) عضواً في "النظام العالمي للاتصالات الخلوية"، المعروف اختصاراً باسم "GSM"، [2]تق شهر كانون الأول/ديسمبر 2017، وهو الموعد الذي وردت فيه رسالة من المدير القانوني لجمعية "GSM" يعلن فيها إلغاء عضوية الشركة الكوبية من تلك المنظمة. وادّعى المسؤول أن واجبه تطبيق قانون الولايات المتحدة في ما يتعلّق بالعقوبات التجارية على الذين يقدّمون خدمات للشركات الكوبية. بهذه الطريقة، لن يكون بإمكان شركة "ETECSA" أن تشارك إلا في المنتديات العامة التي تنعقد خارج أراضي الولايات المتحدة.
- الحصار يمنع الو [2]ول إلى ماركات أو تجهيزات رقيقة الخدمات ورائدة في سوق المعلومات-الاتصالات أو يجري توزيعها أو هي [2]ال [2]لقة [2]قوق امتياز من شركات أمريكية، ومن بينها أجهزة هاتف أرضي، أجهزة هاتف خلوي، هوائيات، أنظمة معلوماتية، إلخ.

قطاع النقل أيضاً تضرّر بشكل كبير من نظم الحصار. وقد تجاوز الحجم الإجمالي لأضرار هذا القطاع خلال الفترة التي يغطيها التقرير 170 مليون دولار، ما يمثل زيادة قدرها أكثر من 69 مليوناً بالمقارنة مع الفترة السابقة.

من بين أهم الأمثلة خلال هذه الفترة تأتي التالية:

- شركة "DAMEN" الهولندية، وهي المزوّدة الرئيسية لمصنع السفن "DAMEX" في سنتياغو دي كوبا بأجزاء وقطع غيار "Caterpillar" و"Cummings"، منعتها الشركة المزوّدة لها بـ "Caterpillar" في البلدان المنخفضة، من بيع كوبا المؤن اللازمة لتصليح وقيانة قوارب شركة "براكتيكوس" (Prácticos) الكوبية.

- شركة الخطوط الجوية الكوبية "Cubana de Aviación" ممنوعة من الاستفادة من خدمات شركة "Airline Tariff Publishing Company" (ATCO)، التي تتولّى نشر التعريفات الجوية لأكثر من 500 شركة طيران وتتخذ من مطار دولز الدولي في العاصمة واشنطن مقراً لمنشآتها الرئيسيّة. بسبب قيود الحصار، تجد كوبا نفسها مضطّرة لدفع ألف و300 دولار إضافية شهرياً من أجل الوال إلى نشر التعريفات الجوية في نظام التوزيع.

- شركة الطيران الإسبانية "Air Europa" (UX) امتنعت عن تطبيق "اتفاق الرمز المشترك" (Code Share) وتنفيذ الالتزام المضروب مع شركة الخطوط الجوية الكوبية ما دامت هذه الشركة تشغل طائرات من نوع "بوينغ"، حيث أن أسطولها هو من نوع الولايات المتحدة.

خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، تجاوزت قيمة الأضرار التي لحقت **بالصناعة الكوبية** جزءاً الحصار الـ 49 مليون دولار. بالقيمة الإجمالية لهذه الخسائر كان بالإمكان شراء مواد أوليّة ضرورية لصناعاتنا، مثل كربون الكالسيوم لإنتاج غاز الأسيتيلين، مخاليط لإنتاج عجلات وسائل النقل، ورق ذي قابلية للامتداد من أجل إنتاج الأكياس متعددة الطبقات، وغيرها. ومن بين أهم الأمثلة على الأضرار المسجّلة يأتي:

- استحال على "المجموعة التجارية للصناعة الكيماوية" (GEIQ) اقتناء قطع غيار وآلات غيار لضواغط الهواء ومضخّات "LEFI" ومعدات من ماركتي "BURTON" و"GARO"، وذلك بسبب وجود مساهم أمريكي في هاتين الشركتين. أدى ذلك إلى إنزال أضرار جسيمة بإنتاج الكلور في كوبا. وعلى نحو مماثل، لم يكن ممكناً شراء لوايا إسويّة للأوكسجين الطيّ، التي تصنّع في الولايات المتحدة، وذلك بسبب خوف الشركات المنتجة من التعرّض لعقوبات "مكتب مراقبة الأال الأجنبية".

- "مجموعة الإلكترونيات" (GELECT) تشمل إنتاج وخدمات المعدات الكهربائيّة والإلكترونية والحلول المعلوماتيّة ووسائل وأجزاء وقطع الاتصالات السلكية واللاسلكية. كمحصّلة للطابع

الكابح للحصار، لم تتمكن هذه المجموعة التجارية التو [2] إلى اتفاقات تجارية مع عدة شركات تزويد، مما يعرقل ويرفع تكاليف تدابير شركات التوريد ويمنع الو [2] إلى التكنولوجيات الرئيسية والمواد اللازمة لعملياتها الإنتاجية. هذا الأمر يجعل البلاد مضطرة لشراء لوازمها من مناطق بعيدة جغرافياً، بما يترتب عن ذلك من زيادة مقدارها مليوني دولار تقريباً على تكاليف الإنتاج المحلي، وذلك بسبب تكاليف الشحن.

نتيجة الحصار، يوا [2] قطاع البناء مواجهة [2] لعوبات كبيرة في الحصول على تكنولوجيات بناء أكثر فعالية وخفيفة وأقل استهلاكاً للمواد الأساسية وعنا [2] الطاقة. خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير لم يتم التمكن من شراء آلات الثقب من نوع "د 55"، الضرورية "الصناعة مواد البناء"، من خلال شركة "ATLAS COPCO"، ومقرها بلد آسيوي. فبسبب الحصار، منعت الشركة الأم فرعها من بيع هذا المنتج لكوبا.

نشاط تصدير هذا القطاع يواجه عقبات أيضاً بسبب نظم الحصار، أ [2]د الأمثلة على ذلك هو استحالة تنفيذ اتفاق موقَّع مع شركة "ABS TRADE & COMMERCE LIMITED" لتصدير 300 ألف طن من الرخام والجرانيت. لم تتمكن الشركة من العثور على باخرة مستعدة لنقل البضاعة من كوبا إلى البلد الوجهة.

بالنسبة لقطاع الطاقة والموارد الطبيعية، فإن قيمة الأضرار التي لحقت بشركاته قد تجاوزت الـ 78 مليوناً و336 ألفاً و424 دولار، ما يمثل زيادة قدرها أكثر من 18 مليوناً بالمقارنة مع السنة السابقة.

أهم الأمثلة على الفترة التي يغطيها هذا التقرير هي التالية:

- شركة "Moa Nickel S.A" المختلطة تعرضت لأضرار في إنتاجها لأربعين طناً من سلفور النيكل والكوبالت المخصَّص للتصدير. ومرد ذلك أن الشركات الرئيسية المصنَّعة للأجزاء وقطع الغيار الأساسية بالنسبة لعملية الإنتاج قد انسحبت بسبب الآثار الكابحة المترتبة عن الحصار. أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف الصيانة وإضاعة وقت طويل في البحث شركات مزودة بديلة، وتأخر في الو [2]ول ونفقات أكبر في الاستيراد. شركة "MS SALES" أنهت عملياتها في كوبا بعدما استحوذت عليها شركة أمريكية، بينما أنهت شركة "Veostalpine"، وهي وا [2]دة من الشركات الرئيسية المزودة بالإلكترونيات، عملياتها بسبب تو [2]يف "بلد-مجازفة" المترتب عن الحصار، وقد نكثت بعقود سبق أن تم توقيعها.

- ما تزال محدودة جداً إمكانية حصول المجموعة التجارية "اتحاد الكهرباء" على قطع الغيار لمحركات "BAZAN"، التي تصنعها شركة "NAVANTIA" الإسبانية. فقد رفضت هذه الشركة

القيام بعمليات تجارية مع كوبا خوفاً من عواقب الحصار. ولهذا السبب فإنه لا يمكن الحصول على قطع الغيار إلا من خلال شركة مزودة و[7]يدة بسعر يبلغ ضعف ما يبلغه في السوق.

- مجموعة الشركات "COMPAIR" البريطانية أ[7]بحت جزءاً من مجموعة شركات كبرى أمريكية، ولهذا فقد قطعت كل علاقة لها بمشاريع تعمل بتكنولوجيتها تم تطويرها في كوبا للمحطات المركزة للهواء المضغوط. كمحصلة لذلك، ليس متناً الحصول على قطع الغيار لكل الأجهزة التي تم تركيبها منذ البداية، فاضطر الأمر لتعديلها ومواءمتها مع تكنولوجيات أخرى، وذلك بتكلفة تزيد عما كان مخططاً.

- تم في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2018 توقيع عقدين مع شركة "GeneralElectric International INC"، الأول لشراء معدات إضافية لتوربين محطة "أنتونيغيتيراس" الكهرو-[7]رارية، والثاني لتحديث معمل الكهرباء في منطقة بيكو سانتا مارتا. لكن في الخامس من شباط/فبراير 2019 ورد بلاغ من مصرف "CENTENNIAL BANK" الأمريكي يفيد بأنه مع أخذ الباب الثالث من "قانون هيلمز-بيرتون" بعين الاعتبار، لن يتم تمويل هذين العقدين.

3. أضرار القطاعا لخارجيالاقتصاد الكوبي

1.3. أضرار التجارة الخارجية

بلغ حجم الأضرار الإجمالية لحصار الولايات المتحدة في مجال التجارة الخارجية الكوبية بين شهر نيسان/أبريل 2018 وشهر آذار/مارس 2019 نحو مليارين و896 ألفاً و555 دولار، وما يتبع ذلك من ازدياد الآثار السلبية التي تعرقل وتشوّه أداء النشاط التجاري الخارجي.

بالإضافة على الأضرار التي تم إ[7]صاؤها، لا يُمكن إغفال الأثر الكابح والتهويلي لسياسة الحصار عند قطاع الأعمال في الولايات المتحدة وفي بلدان أخرى، وارتداده الأكبر بعد على المؤسسات المصرفية-المالية التي ترفض العمل مع هيئات كوبية وفي قطاع الاستثمارات بالبلاد.

على [7]عيد التجارة الخارجية، تلاحظ أكبر الارتدادات في المداخيل التي لم تحصل عن [7]ادرات من السلع والخدمات، وو[7]لت قيمتها إلى مليارين و343 مليوناً و842 دولار. وفي هذا المجال، كان هناك أثر كبير لتراجع عدد الزائرين الأمريكيين خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، وهي وتيرة مستمرة منذ عام 2017 نتيجة الحملة الدعائية ضد السفر إلى بلدنا واستغلال الحوادث الصحية المزعومة التي قيل أن دبلوماسيين أمريكيين تعرضوا لها في كوبا.

الأضرار الناجمة عن إعادة التوجيه الجغرافي للتجارة تقدر بمليار و20,2 مليون دولار، ما يمثل زيادة 18 بالمائة بالمقارنة مع الفترة السابقة.

تقدر قيمة الخسائر الناجمة عن استحالة الوال إلى سوق الولايات المتحدة بـ 163 مليوناً و108 آلاف و659 دولاراً. وكانت القطاعات الأكثر تضرراً الصحة والطاقة والموارد الطبيعية والاتصالات السلوكية واللاسلكية والمعلوماتية والزراعة والبناء والصناعة، حيث تشمل 74,4 بالمائة من الخسائر الناجمة عن ذلك، بقيمة تصل إلى 121 مليوناً و423 ألفاً و969 دولاراً.

بسبب قيود الحصار، لا يمكن أن تصدّر إلى أراضي الولايات المتحدة ماركات كوبية مسجلة في هذا السوق. هذا هو "كوبيتا" (Cubita)، ونوعا الروم "كانيه" (Caney) و"فاراديرو" (Varadero)، وكذلك الفحم. كما أن بيع هذه الأنواع من الروم في السوق الأوروبي يواجه عقبات شديدة. فالشركات التي يتم من خلالها تسويق هذه المنتجات لا تسمح ببيعها بالتزامن مع بيع ماركات أخرى مماثلة قادمة من الولايات المتحدة. وقد ترجم ذلك نفسه بتراجع طلب الزبائن الذين يستوردونه ويوزعونه في أوروبا.

استحالة الوال إلى السوق الأمريكي تحول أيضاً دون بيع منتجات كوبية أخرى كالسكر وعسل النحل في أراضي هذا البلد. في "السكر"، فإن الأضرار الناجمة عن استثنائه من نظام الحصص المبيعات من السكر في السوق و"لدها قد تسببت بخسائر يتجاوز حجمها الـ 29 مليون دولار.

من ناحية أخرى، إمكانية استيراد منتجات زراعية-رعوية من سوق الولايات المتحدة لا تعني زوال الممارسات التجارية والمالية واللوجستية التمييزية، التي تؤثر سلباً على النتائج الاقتصادية للاستيراد من هذا السوق. فهذا الوضع ما زال على ما هو عليه، بالرغم من الجهود التي يبذلها القطاع الزراعي الأمريكي في سبيل تشجيع العلاقات التجارية مع كوبا في هذا المجال. هذه التجارة غير المنتظمة لا تسمح بأي نوع من التمويل، مما يجبر "شركة توريد المواد الغذائية" الكوبية (ALIMPORT) على اللجوء إلى أسواق توفّر الاعتمادات، وهي تتواجد في مناطق بعيدة وأجور الشحن منها أعلى كلفة. بسبب هذا الارتفاع الناجم عن الحصار المفروض عمّا يسمى "بلد-مجازفة"، يطبق الدائنون تعريفات تزيد عن النسب العادية بـ 5 بالمائة. بالإضافة لذلك، وبما أنه من غير المسموح للتصدير بالدولار الأمريكي لأطراف ثالثة في الخارج، لا بدّ من شراء عملة أخرى للتصدير، بما يترتب عن ذلك من خسائر جزاء أسعار الصرف.

على سبيل المثال، شركة "إيه تي كوميرسيال.ش.م" (AT Comercial S.A) الكوبية منيت بخسائر جزاء عدم تمكّنها من الوال إلى سوق الولايات المتحدة لشراء منتجات غذائية معينة، والتي اضطرت لشراؤها بأسعار أعلى من خلال وسطاء وفي بلدان أبعد جغرافياً.

خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، بلغت قيمة الأضرار الناجمة عن منع استخدام الدولار الأمريكي 85 مليوناً و139 ألفاً و436 دولار، بينما يقدر حجم ارتفاع كلفة التمويل/بلد-مجازفة بـ 47 مليوناً و290 ألفاً و204 دولارات. يلعب دوراً في هذه المؤشرات انعدام الوال على قروض مصرفية أو لينة. الشركات الكوبية تجد نفسها مضطرة للعمل بقروض تجارية تمنحها الشركات المزودة نفسها بشروط مالية غير مواتية.

العواقب السلبية لاستخدام الوسطاء التجاريين وما يتبع ذلك من ارتفاع في ثمن البضائع تصل تكلفتها إلى 173 مليوناً و210 آلاف و916 دولاراً، ما يعني ارتفاعاً نسبته 189 بالمائة بالمقارنة مع الفترة السابقة.

من الجوانب الأخرى التي ما زالت تلحق أضراراً جسيمة باقتصادنا هي التكاليف الباهظة للشحن والتأمين اللذين يجب دفعهما جزاء إعادة التوجيه الجغرافي للتجارة نحو مناطق أبعد. في هذا الجانب، بلغ حجم الخسائر نحو 72 مليوناً و160 ألفاً و602 دولار.

الجدول التالي يعكس أضرار الحصار في مجال التجارة الخارجية الكوبية خلال الفترة الممتدة بين شهر نيسان/أبريل 2018 وأذار/مارس 2019:

دولار أمريكي	أضرار ناجمة عن
163.108.659,16	استحالة الوال إلى سوق الولايات المتحدة
173.210.916,43	استخدام الوسطاء/ارتفاع كلفة البضائع
72.160.602,95	ارتفاع كلفة الشحن والتأمين
2.343.135.842,95	مداخيل إدارات لم تحدث
47.290.204,71	بلد-مجازفة/ارتفاع كلفة التمويل
85.139.436,80	منع استخدام الدولار الأمريكي
12.535.892,72	خسائر أخرى*
2.896.581.555,72	المجموع

* تكاليف إضافية بسبب عمليات من خلال بنوك بلدان أخرى/ عمولات مصرفية/ أنواع أدوات دفع، مقبوضات محتجزة، إلغاء عقود، نزاعات قضائية، وغيرها

2.3. أضرار الموال التمويل

الأضرار الناجمة عن الحصار الأمريكي على كوبا واقتلت ارتفاعها، وذلك بسمة النية المسبقة الجلية في المجال المصرفي والمالي. أنزل ذلك إعبوات هائلة تحول دون العمل الطبيعي والملائم لهذا القطاع وتزيد التكاليف المرتبطة بالتشغيل المصرفي والتجاري. اتسمت الفترة التي يغطيها هذا التقرير بنزوع مؤسسات مالية ومصرفية نحو رفض القيام بعمليات مع مصارف كوبية، وكذلك إغلاق إعبات

ورموز لتبادل المعلومات المصرفية، وهي رموز موضوعة من قبل " Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication (SWIFT).

بين شهر نيسان/أبريل 2018 وآذار/مارس 2019 سُجِّلت أضرار بالنظام المصرفي الكوبي على يد 140 مصرف أجنبي. وخلال هذه الفترة، زاد عدد المؤسسات المالية الأجنبية التي انضمت إلى سياسة رفض تقديم الخدمات بحجة الحصار الأمريكي. وهذا الأخير يضرب العمل الطبيعي للمؤسسات المصرفية الكوبية وتشغيلها،^[2] حيث أن هذه المؤسسات تجد نفسها مضطرة للعمل دائماً في مناخ من التوتر والتوجس ووسط الصعاب في سبيل ضمان الحركة الآمنة لتدفقاتها المالية. خلال الفترة التي نبهت، قُدِّرت قيمة الأضرار النقدية-المالية بـ 725,8 مليون دولار، ما يمثل ارتفاعاً نسبته 35 بالمائة بالمقارنة مع الفترة السابقة.

العقبات الرئيسية التي واجهتها المؤسسات المصرفية الكوبية خلال الفترة موضع البحث:

تشديد إجراءات الحصار المقرونة بالخدمات المعلوماتية:

• تتوا^[2] للصعوبات المتعلقة بالو^[2] لإلستكنولوجيا جديدة للـ

"SocietyforWorldwideInterbankFinancialTelecommunication"

(SWIFT)، باعتبار أن معظم الشركات التي تتوقفن السوفتوير والتكنولوجيا هي شركات أمريكية.

• طلبت عدة بنوك أجنبية من مؤسسات مصرفية كوبية إلغاء رموز المراسلات عن طريق ال (SWIFT)، والتي تنفع كتصريحات يتم تبادلها مع البنوك المعتمدة وتسمح بتصفية وتقييد المراسلات التي تصل ونوع الرسالة التي يتم إرسالها (والمعروفة اختصاراً باللغة الإنكليزية باسم ("RMA").

القيود على استخدام الدولار الأمريكي في العمليات التجارية والمالية مع الخارج.

• ما تزال قائمة القيود على استخدام الدولار الأمريكي في العمليات التجارية والمالية الكوبية مع الخارج، مما يتسبب بخسائر كبيرة جزاء تقلب أسعار الصرف بين العملة الأمريكية وبنوك بلدان أخرى يتم فيها القيام بعمليات القبض والدفع.

رفض تقديم الخدمات المصرفية:

• طلب إغلاق^[2] حسابات: 8 هيئات مصرفية أجنبية، منها 7 أوروبية ووا^[2] لدة آسيوية.

• رفض إجراء تحويلات لأر^[2] لدة من كوبا أو إليها وتقديم خدمات مصرفية أخرى: 15 هيئة، منها 9 آسيوية و3 أوروبية، و2 من أمريكا اللاتينية و1 من أوقيانوسيا. ويبرز المثال التالي:

• أبلغ مصرف أمريكي لاتيني نظيره الكوبي عبر رسالة "SWIFT"، أنه اعتباراً من شهر كانون الثاني/يناير 2019 سيتعدن عليهم المشاركة في عمليات خطابات اعتماد وتحويلات مالية

دولية يكون فيها ضلع لهيئات يرد اسمها في قائمة وزارة الخارجية الأمريكية (Cuba (Restricted List).

ورفضُ معاملة وثائق مصرفية يؤدي إلى السعي لإيجاد بنوك توافق على إقامة علاقات مع كوبا من أجل التمكن من الدفع للشركات المزوّدة أو استقبال المداخيل بالعملية الصعبة. وهذا يعني بالنسبة لكوبا عدم التمتع بالموارد في اللحظة المناسبة لتنفيذ التزاماتها أو شراء منتجات لحاجة ماسّة، هذا بالإضافة إلى التوجّس ٢٧ حول مصير الأر ٢٨.

- ٢٩ تجاوز أر ٣٠ عائدة لهيئات كوبية في بنوك أجنبية: مصرفان أوروبيان.
- إلغاء بنوك أجنبية لرموز مراسلة "SWIFT" التي تنفع كتصريحات يجري تبادلها مع البنوك المعتمدة: 24 هيئة، منها: 15 أوروبية، 3 من أمريكا اللاتينية، 2 من آسيا، 2 من أوقيانوسيا، 1 من أمريكا الشمالية، 1 من أفريقيا. على سبيل المثال:
 - وردت معلومة من مصرف أمريكي لاتيني مفادها أنهم ليسوا في ظروف تسمح لهم بتبادل المعلومات، مع أن البنك نفسه كان قد أرسل قبل ذلك خطاباً يطلب فيه تبادل الرموز عن طريق الـ "SWIFT".
- رفض مصارف أجنبية الإخطار أو القيام بعمليات خطابات اعتماد: 16 مؤسسة، من بينها: 15 آسيوية ووا ٣١ أوروبية. في معظم الحالات، يتربّب عن هذا الرفض أضرار بسبب المماطلات التي لا لزوم لها، ٣٢ حيث تضطر الشركة الكوبية للتوا ٣٣ مع الشركة المزوّدة لها للبحث عن بنك بديل يريد القيام بالمعاملات.
- إعادة عمليات مصرفية: 63 هيئة، منها: 37 من أوروبا، 13 من آسيا، 8 من أمريكا اللاتينية، 3 من أمريكا الشماليّة، 1 من أفريقيا، 1 من أوقيانوسيا. يبرز المثال التالي:
 - أعادت مؤسسة أوروبية ٣٤ لواءة ماليّة إلى بنك كوبي جراء سياسة يلتزمها البنك المستفيد، وذلك بالرغم من تزويده مسبقاً بالمعلومات الإضافية المطلوبة.
- إلغاء عمليات مصرفية واتفاقات اعتماد: 8 مصارف، من بينها: 3 آسيوية، 3 أوروبية، 2 من أمريكا اللاتينية. بعض الأمثلة:
 - أرسل بنك أمريكي لاتيني بلاغاً لنظيره الكوبي مفاده أنه سيلغي علاقاته مع كوبا، وذلك بحجة أنها بلد يخضع لعقوبات "مكتب مراقبة الأ ٣٥ ٣٦ الأجنبيّة" وأن الأشخاص أو المؤسسات التي تتعاقد أو توفر مساعدة مالية للمدرجين في تلك القائمة، يعرّضون أنفسهم لخطر التعامل معهم كمهربين مخدرات أو مجرمين دوليين أو إرهابيين.

- طلبت مؤسسة أوروبية إلغاء عملياتها مع كوبا، وذلك بسبب مختلف أنواع الحظر الدولي والعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة، مما أجبر البنك الكوبي على البحث عن بدائل جديدة في تلك الأسواق.

- أبلغ مصرفان من أمريكا لاتينية بأنهما لن يقوموا بعمليات مالية جديدة مصدرها كوبا. وهذا الوضع يقيد عملية التسديد للشركات المزودة واستقبال الموارد المتأتية عن شركات ككوبية، ويتضرر منه زبائن مثل "شركة الخطوط الجوية الكوبية" وشركتنا "فارماكوبا" (FARMACUBA) و"كوباديبورتيس" (CUBADEPORTES) وهيئات توريد كوبية.

● طلب وثائق إضافية وشروط أخرى من بنوك كوبية من أجل القيام بالعمليات المصرفية: 4 مؤسسات مصرفية، منها: 2 من آسيا، واثنتين من أوروبا، واثنتين من أمريكا الشمالية. بعض الأمثلة:

- اندمج بنك أوروبي بينك أوروبي آخر، وفي سبيل إدراج حساب بنك كوبي في كتبه الرسمية، طلب عن طريق الـ "SWIFT" شروطاً خارجة عن العادة ولم يسبق أبداً أن جرى التوجيه بها، ومفادها أنه في المدفوعات التي تجرّها المؤسسة الكوبية لا يمكن وجود ضلعٍ فيها لزبائن لهم علاقة بأي مجال عسكري أو القوات المسلحة أو قوات الشرطة، وكذلك بممتلكات أمريكية المنشأ.

- طلبت هيئة مصرفية أوروبية معلومات إضافية وغير معتادة من بنك كوبي من أجل القيام بعمليات عبر دول مالية، مثل التأكيد بأنه لن يكون للبطاعة استخدام عسكري، وذلك بحجة شروط النظام التي يتعين على مصرفها الالتزام بها.

على الهيئات الكوبية الحصول على تمويل خارجية بشروط بالغة القسوة:

● على الهيئات المصرفية والتجارية الكوبية أن تدفع نسب عالية من الفائدة، تتجاوز تلك المعمول بها في السوق لعمليات مماثلة تخص بلداناً أخرى. ومردّد ذلك فرض نسب إضافية نتيجة تصنيف "بلد-مجازفة" الذي يطبّق على كوبا، وهو عنصر أساسي في تحديد جدوى وتكاليف العمليات المالية، التي ترتفع بسبب الحصار القائم.

صعوبات في إرسال واستقبال الوثائق المصرفية عبر وكالات البريد السريع:

● مكتب وكالة البريد السريع "DHL Express" في هافانا أرسل إلى بنك كوبي قائمة بالبلدان التي قيّدت خدمة إرسال الطرود إليها بموجب قيود موضوعة أحياناً من قبل "مكتب مراقبة الأموال الأجنبية" الأمريكي، مع النص التالي: "لا يستطيع العميل إرسال الطرد ما لم يتعهد بتحمّل هو المسؤولية، وذلك بعد تبليغه مسبقاً من قبل مكتب البريد. إذا ما أقرّ العميل على عملية الإرسال، فإن وكالة دي أتش أل لا تكون مسؤولة عما يحدث للطرود، إذ أنه بعد تبليغه يفقد

هذا الحق. يُذكر أن أي بلد يُصدر طرود وثائق (DOX) أو طرود وازنة (WPX) إلى كوبا، هو مطالب بـ "خطاب نوايا" (LOI)، ويكون العميل [2] بـ القرار".

- وكالة أخرى لإرسال الوثائق والطرود، "The People Network" (TNT) البريطانية، أبلغت مؤسسة مصرفية كوبية أنها لا تستطيع مواصلة تأمين الخدمات لها. ولهذا الرفض علاقة بقائمة الهيئات الكوبية المقيّدة التي نشرتها وزارة الخارجية الأمريكية. وفي هذه الحالة، كان الأمر يتعلّق بوثائق قبض لشركة تصدير كوبية.
 - تسلّم مصرف كوبي بلاغاً من مؤسسة مصرفية من أمريكا الشماليّة بعدم موافقتها على وثائق تشتط وكالة "DHL Express" توقيعها، وتنص على أنه في حال التعرض لأي غرامة بسبب إجراء المعاملات إلى كوبا، يتعيّن على البنك دفعها.
- كل هذه العراقيل تحمل على إرسال الطرود الوثائقية من خلال نُسخ عبر البريد الإلكتروني، بما فيها وثائق الشحن، وليس النسخ الأليّة التي يتوجب استلامها عبر وكالة "DHL" مباشرة. وهذا الوضع تترتب عنه عقوبات بالنسبة للموردين الكوبيين، [2] يث يضطرون للبحث عن بدائل أخرى لاستلام الوثائق. من ناحية أخرى، لدى إرسال هذه الوثائق، لا تتوفر ذات الأمن والسلامة اللذان يتوفران عندما تُرسل عبر القنوات المصرفيّة.

4. الحصار ينهك القانون الدولي. تطبيقه خارج أراضي البلد المعني

ما زال تطبيق الحصار خارج حدود البلد المعني سمةً تميّز سياسة الولايات المتحدة العدوانية تجاه كوبا. وهذا الهيكل من العقوبات يلحق كبير الأذى بالبلاد، ولكنه يؤثّر أيضاً على مصالح بلدان أخرى وقوقها السيّدة، مما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي وأهداف وغايات ميثاق الأمم المتحدة وقوانين [2] حرية التجارة.

خلال الفترة التي يتناولها هذا التقرير، جرى تشديد تطبيق الحصار، في ما شمل قرار [2] كومة الولايات المتحدة السماح بإمكانية اتخاذ إجراءات قضائية في محاكم الولايات المتحدة، استناداً إلى الباب الثالث من "قانون هيلمز-بيرتون"، بحق شركات أو أفراد كوبيين أو من بلدان أخرى "تتاجر" بممتلكات مؤمّمة في كوبا في عقد الستينات من القرن الماضي. ويضرب هذا القرار عرض الحائط بحرية التجارة ويعزّز طابع العقوبات المتجاوز لحدود البلد المعني، بالإضافة لإنزاله أضراراً بالعلاقات الاقتصادية والتجارية لكوبا مع المجتمع الدولي.

إن "قانون هيلمز-بيرتون"، الذي ينهك مبادئ القانون الدولي كحرية الشعوب في تقرير مصيرها و [2] حرية التجارة والمساواة بالسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، غير قابل للتطبيق

أبدأً في كوبا. "القانون 80 للتأكيد على الكرامة والسيادة الكوبيتين"، الذي اعتمده الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية في شهر كانون الأول/ديسمبر 1996، يعلن القانون الأمريكي قانوناً غير شرعي ولا قيمة أو أثر قضائي له في الأراضي الوطنية الكوبية.

"قانون هيلمز-بيرتون" هذا قاد إلى اعتماد "تشريعات ترقائية" من قبل بلدان كالمكسيك وكندا والاتحاد الأوروبي، وذلك بهدف حماية نفسها من الأضرار التي يتسبب بها تطبيق هذا القانون.

الاتحاد الأوروبي اعتمد ما يسمى "وضعية الحصار" الذي يمنع تنفيذ أحكام قضائية أمريكية متعلقة بالبواب الثالث من "قانون هيلمز-بيرتون" في أراضيه. أما الحكومة الكندية فقد عدلت "قانون مكافحة الإجراءات الأجنبية المتجاوزة لحدود البلد المعني"، فنص على أن "أي أحكام قضائية يصدر وفقاً لتشريع الولايات المتحدة، لن يحظى بالاعتراف في كندا ولا بتطبيقه بأي شكل من الأشكال". من ناحية أخرى، تتمتع المكسيك بـ "قانون حماية التجارة والاستثمار من القوانين الأجنبية المنافية للقانون الدولي".

1.4. أضرار المؤسسات الكوبية (أمثلة)

خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، توالى ازدياد مدة الأضرار التي لحقت بهيئات كوبية وبالعلاقات التجارية مع بلدان أخرى من خلال إغلاق حسابات مصرفية واستحالة القيام بعمليات مالية لتسديد أو قبض بدل الخدمات وإلغاء عقود تجارية. نورد في ما يلي بعض الأمثلة:

الأول من حزيران/يونيو 2018: رفض فرع بنك "ING" الهولندي في لوكسمبورغ إنجاز عملية مالية مصدرها شركة "e-Time Corp." اللوكسمبورغية وموجهة إلى شركة "CUBAEXPORT"، وذلك بسبب حصار الولايات المتحدة على كوبا.

12 حزيران/يونيو 2018: وجّه فرع "Australia and New Zealand Banking Group" (ANZ) في نيوزيلاندا رسالة إلى "جمعية وكالة السفر والسياحة النيوزيلاندية" (TAANZ) لإبلاغها أنه اعتباراً من تلك اللحظة يُمنع القيام بأي عملية مالية أو معاملة لها علاقة (مباشرة أو غير مباشرة) ببلدان تخضع لعقوبات الولايات المتحدة، بما فيها كوبا.

2 آب/أغسطس 2018: فرع شركة "FEDEX" الأمريكية في البرازيل يُلغي خدمات السفارة والقنصليات الكوبية في هذا البلد، وذلك تنفيذاً لتوجيهات تلقاها من الشركة الأم في الولايات المتحدة، باعتبار أن كوبا تخضع لعقوبات "مكتب مراقبة الأصول الأجنبية".

15 آب/أغسطس 2018: عُلم أن "بنك سانتاندير ريو" (SANTANDER RIO) في الأرجنتين لم يستجب لأجراء قوالة مالية طلبت وكالة "هافاناتور" السياحية إجراءها لصالح "البنك المالي الدولي" (BFI) بقيمة 250 ألف دولار (مرسلة بالقيمة الموازية باليورو).

16 آب/أغسطس 2018: عُلم أن المصرفان الدومينيكانيان "BANRESERVAS" و" BHD-León" قد أغلقا ٢٢ سابات تعود إلى فرع "شركة الخطوط الجوية الكوبية" في جمهورية الدومينيكان، باعتبار أن كوبا تخضع لعقوبات الولايات المتحدة.

21 آب/أغسطس 2018: مصرف "MULTIBANK" البنمي يغلق الحساب الجاري بالدولار الأمريكي العائد "لشركة الخطوط الجوية الكوبية ش.م" في مدينة بنما.

28 آب/أغسطس 2018: فرع شركة "FEDEX" الأمريكية في ساينتلوشيويس يُقدم على إغلاق ٢٢ ساب سفارة كوبا لدى هذا البلد، وذلك بسبب نظم الحصار.

30 أيلول/سبتمبر 2018: فرع شركة "FEDEX" الأمريكية في بهاما يغلق ٢٢ ساب سفارة كوبا لدى هذا البلد، وذلك بتوجيه من دائرتها القانونية في الولايات المتحدة.

الأول من تشرين الأول/أكتوبر 2018: عُلم أن فرع بنك "DSB" الهولندي في سورينام قد رفض الاستمرار في إنجاز العمليات المالية بالدولار الأمريكي للسفارة الكوبية لدى هذا البلد، وذلك بسبب نظم الحصار.

2 تشرين الأول/أكتوبر 2018: فندق "Hilton Fukuoka Sea Hawk" في اليابان يُلغى حجزاً أجرته السفارة الكوبية لدى هذا البلد بتوجيه من الشركة الأم في الولايات المتحدة، بحجة أنه لا يستطيع تقديم هذه الخدمات بسبب عقوبات الولايات المتحدة على كوبا.

16 تشرين الأول/أكتوبر 2018: فرع شركة "FEDEX" الأمريكية في جامايكا جمّد تسليم طردتين يحتويان جوازات سفر مرسلين من سفارة كوبا لدى واشنطن إلى البعثة الدبلوماسية الكوبية في كنجستون، وذلك بسبب عقوبات الولايات المتحدة على كوبا.

30 تشرين الأول/أكتوبر 2018: مؤسسة "MULTIBANK" المالية البنمية تبعث بـ "تصريح محلّف" إلى سفارة كوبا لدى بنما هدفه إعلان "فك الارتباط" بكوبا. وكان يلزم توقيع الوثيقة من قبل السفير الكوبي لدى بنما، بصفته ممثلاً قانونياً لكوبا، بذريعة نظم الحصار.

29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018: مصرف "Halyk Bank" ذو الرأسمال الخاص، والمدمج مع بنك "KAZKOM"، في كازاخستان، يبعث برسالة إلى سفارة كوبا لدى هذا البلد بعد التجميد المؤقت لحساباتها وتغيير الأرقام بدون تبليغ مسبق وقبض عمولة مصرفية مرتفعة. وجاء في الرسالة أن مردّ القرار نظم الحصار الأمريكي.

17 كانون الأول/ديسمبر 2018: عُلم أن فرع شركة "FEDEX" الأمريكية في ساينت كينس ونيفيس قد أبلغ سفارة كوبا لدى هذا البلد بإلغاء خدمة إرسال الطرود التي كان يوفرها لها.

17 كانون الأول/ديسمبر 2018: مؤسسة "MAYBANK" المصرفية الماليزية تُبلغ المواطن الكوبي ميغيل موراليس إغلاق حساباته، وذلك بموجب تعليمات و لقتها ولها علاقة بنظم الحصار.

4 كانون الثاني/يناير 2019: عُلم أن بنك كندا الوطني قد أبلغ شركة "INTERCOPEX LTD." الكندية، ومقرها تورونتو، عن شروط جديدة تضعها وكالة البريد السريع "DHL" للبلدان الخاضعة للعقوبات، بما فيها كوبا، وتمنع إرسال وثائقها إلى بلدنا. على أثر وقف وكالة "DHL" لخدمتها، أبلغ البنك الوطني الكندي جميع البنوك الكوبية بالوضع.

16 كانون الثاني/يناير 2019: شركة "DEVEXPORT" المزودة تبلغ شركة "CEXNI" الكوبية للتوريد عن استحالة تسليم البضائع المتفق عليها في العقد 80063 لشراء 143 طنّاً من سيانور الصوديوم (ملح الحامض الأزرق) على شكل سبائك، والموجهة إلى إنتاج الذهب. ويعود سبب ذلك إلى أن سلطات البلد المصنّع قد منعت الشحن البحري إلى كوبا خلال عام 2019 بحجة تفادي عقوبات وزارة المالية الأمريكية على شركاتها بسبب تجارتها مع كوبا.

في شهر شباط/فبراير 2019: تسلّمت شركة "MEDICUBA" عدة بلاغات من شركات مزوّدة لها عقود موقّعة معها تفيد بأن بنك "MULTIBANK" البنني قد أعلن عن إغلاق حسابات كوبا، مما تسبب في لعوبات عرقلت قبض وتنفيذ العمليات التجارية، مما اضطر للبحث عن بدائل وتعديل العقود الموقّعة.

شهر نيسان/أبريل 2019: مسؤولون من "مجموعة الشركات الوطنية للنفط والغاز والمعادن اليابانية"، المعروفة اختصاراً باسم "JOGMEC" نقلوا إلى سفارة كوبا لدى هذا البلد قرار ثلاثٍ من شركاتهم إلغاء مشاركتها في مشروع مشترك مع "الكوبية للبترول" يتعلق ببحث جيو-كيمياوي استعداداً لتنفيذ مشروع مخاطرة في وا لدة أو أكثر كتل المياه العميقة أو البريّة أو كلاهما. وذكروا أن القرار قد تم اتخاذه بسبب أعمال تجارية تربط الشركات ذات الصلة بالولايات المتحدة.

2.4. أضرار القطاع المصرفي والمالي (أمثلة)

5 تشرين الأول/أكتوبر 2018: "مكتب مراقبة الأ ول الأجنبية" يفرض غرامة مالية قيمتها خمسة ملايين و263 ألفاً و171 دولاراً على مؤسسة "J.P. MORGAN CHASE" المصرفية بسبب قيامها بعمليات مالية وتقديم خدمات غير مصرّح بها لعملاء مدرجين في "قائمة أشخاص معيّنين ومقيّدين خصّيصاً" بين عامي 2008 و2012.

19 تشرين الثاني/نوفمبر 2018: مؤسسة "Société Générale S.A." المصرفية، ومقرها باريس، فرنسا، تقرر دفع ما مجموعه مليار و340 ألف مليوناً و231 ألف و916 دولار لكل من "مكتب مراقبة الأ ول الأجنبية" التابع لوزارة المالية الأمريكية ومكتب النائب العام لدائرة جنوب نيويورك

ومكتب النائب العام لدائرة كونتية نيويورك والالتباط الفدرالي ودائرة الخدمات المالية لولاية نيويورك لانتهاكها "نظم مراقبة الأتول الكوبية و"النظم المتعلقة بالعقوبات والعمليات المالية الإيرانية" والنظم المتعلقة بالعقوبات على السودان". و"سبب" مكتب مراقبة الأتول الأجنبية" فإن "Société Générale S.A." قد قامت بر 796 عملية مالية لكوبا ضلع فيه، بقيمة أكثر من خمسة مليارات و500 مليون دولار بين 11 تموز/يوليو 2007 و26 تشرين الأول/أكتوبر 2010. وهذه الغرامة هي ثاني أكبر الغرامات التي يتم فرضها على مؤسسة مالية بسبب تعاملها مع كوبا.

الأول من نيسان/أبريل 2019: بنك "MULTIBANK" البنني يغلق عدداً غير محدد من الحسابات المصرفية العائدة لشركات بنمية وأخرى أجنبية تتاجر مع كوبا أو تقيم علاقة معها، بما فيها مكتب مراسلي وكالة الأنباء "برنسا لاتينا".

9 نيسان/أبريل 2019: "مكتب مراقبة الأتول الأجنبية" التابع لوزارة المالية الأمريكية يفرض عقوبة على "STANDARD CHARTERED BANK"، وهي هيئة تابعة للقطاع المصرفي-المالي ومقرها بريطانيا، جزاء ما قال بأنها انتهاكات لـ "نظم مراقبة الأتول الكوبية" وبرامج أخرى من العقوبات المطبقة على كل من إيران وسورية والسودان وميانمار. تفادياً للنزاع القضائي، قررت الشركة البريطانية دفع 639 مليوناً و23 ألفاً و750 دولار لـ "مكتب مراقبة الأتول الأجنبية" ومليارين و715 ألفاً و479 دولار لهيئات أمريكية أخرى، فدرالية ومحلية.

15 نيسان/أبريل 2019: "مكتب مراقبة الأتول الأجنبية" التابع لوزارة المالية الأمريكية يفرض عقوبتين على الفروع الأوروبية لمجموعة شركات "UNICREDIT GROUP" في كل من ألمانيا والنمسا وإيطاليا لانتهاكها "نظم مراقبة الأتول الكوبية" وغيرها من برامج العقوبات المطبقة على كل من ميانمار والسودان وسورية وإيران وليبيا. جزاء ذلك، وفي سبيل تفادي نزاعاً مدنياً، قرر كل من مصرف "UNICREDIT BANK AG" و"UNICREDIT BANK Austria AG" و"UNICREDIT S.P.A" دفع 553 مليوناً و380 ألفاً و759 دولاراً الأول، و20 مليوناً و326 ألفاً و340 دولار، الثاني؛ و37 مليوناً و316 ألفاً و322 دولار، الثالث؛ لـ "مكتب مراقبة الأتول الأجنبية" وهيئات أمريكية أخرى، فدرالية ومحلية.

5. الرفض العالمي للحصار

1.5. معارضتها لولايات المتحدة

بالرغم من التدهور الواضح الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة الحالية على علاقاتها مع كوبا، فإن قطاعات كثيرة داخل المجتمع الأمريكي تعبر عن معارضتها لحصار كوبا.

ممثلون عن القطاعات الزراعي والثقافي والأكاديمي والأعمال، لا يعبرون عن رفضهم لهذه السياسة التي تنتهك القانون الدولي فحسب، وإنما هم ينشطون في محاولاتهم للتأثير سياسياً على الصعيدين التنفيذي والتشريعي على مستوى الولاية والفيدرالية. وقد وسّعت منظمات كـ "Engage Cuba"، على سبيل المثال، نطاقها وتنوّعت انطلاقاً من إقامة مجالس جديدة على مستوى الولايات في الأراضي الأمريكية.

التوّصل إلى بعض الاتفاقات والأعمال التجارية يعكس اهتمام هذه القطاعات بإسناد علاقات ثنائية سليمة وذات فائدة متبادلة. وقد تم التأكيد على استعداد كثيرين من الأمريكيين للإسهام في تحسّن العلاقات ورفع الحصار المفروض على كوبا.

من الأمثلة على معارضة الحصار داخل الولايات المتحدة يأتي:

- 5 نيسان/أبريل 2018: السيناتور الجمهوري عن أركانساس، جون بوزمان، رئيس اللجنة الفرعية للمواد الأولية وإدارة المخاطر والتجارة المتفرعة عن "لجنة الزراعة والتغذية والغابات" التابعة لمجلس الشيوخ، نشر مقالة عنوانها: "إن الوقت لتوسيع رقعة الصادرات الزراعية الأمريكية إلى كوبا" في موقع الويب الخاص بمشروع "Washington DC 100" العائد لشركة "Story Partners" للعلاقات العامة. وانتقد بوزمان في مقالته منع تقديم القروض الخا لة للصادرات الزراعية الأمريكية إلى كوبا ونوّه بصورة إيجابية إلى مشروع "قانون توسيع رقعة الصادرات الزراعية"، الذي عرضه على مجلس الشيوخ هو والسيناتور الديمقراطي آنذاك عن ولاية داكوتا الشمالية، هيدي هيتكامب.
- 19 نيسان/أبريل 2018: عضو الكونغرس الديمقراطي عن ولاية فلوريدا، كاتيكاستور، تنشر تغريدة في شبكة "تويتر" تعبّر فيها عن أملها بالنسبة للمستقبل في كوبا والولايات المتحدة أن تصغي الحكومتان إلى أناس كلا البلدين الذين يطمحون للتغيير والالتزام ولزيد من الحرية. وأضافت عضو المجلس التشريعي أن من الهام أن يشارك الطرفان ويتحدّثان في عالم معا لرب وبالغ التعقيد، بينما شدّدت على أنه: "في نهاية الأمر نحن جيران".
- 19 نيسان/أبريل 2018: رئيس منظمة "Cuba Educational Travel"، كولين لافيرتي، يُصدر بياناً يشكّك فيه بسياسة الحصار والفراق وعداء الرئيس دونالد ترامب لكوبا. وأعرب أن ترامب يقوم بوضع الشعب الأمريكي ومؤسساته خارج اللعبة، وأنه في ظل غياب سياسة ذكيّة من جانب الولايات المتحدة من الضروري أن يوا ل شعبا كلا البلدين بناء العلاقات. وأشار لافيرتي إلى أن منظمته ماضية في عملها بلا كلل في سبيل تحقيق التقارب بين البلدين، معرباً عن أمله في تحسّن العلاقات الثنائية.

- 23 نيسان/أبريل 2018: أعضاء الكونغرس الجمهوريون: روجير مارشال، عن كنساس، وريك كروفورد، عن أركنساس، وتوم إيمير، عن مينيسوتا، ينشرون مقالة في الوسيلة الرقمية المتخصصة بالزراعة "Feedstuffs" عنوانها "يمكن لحلّ بسيط أن يفتح سوقاً بقيمة ملياري دولار أمام المزارعين الأمريكيين". ووجهت المقالة دعوة إلى الحكومة دونالد ترامب إلى رفع أرباح مزارعي الولايات المتحدة، معربة عن التزام المشرّعين بدعم القطاع الخاص الكوبي من خلال استخدام سلطتهم في فتح أبواب بلدهم بشكل أوسع أمام الزراعة الصناعية الكوبية. ورأوا أنه إذا ما كان باستطاعة الولايات المتحدة أن تبيع منتجاتها لكوبا، فإن قيمة المبيعات الزراعيّة لأركنساس يمكن أن تبلغ 52 مليون دولار؛ ولكنساس أن تتجاوز الـ 55 مليون دولار، بزيادة نسبتها 25 بالمائة بمبيعات القمح، ولمينيسوتا أن تسجّل ارتفاعاً في مبيعاتها بحجم 50 مليون دولار.
- 4 حزيران/يونيو 2018: السيناتور الجمهوري عن ولاية أريزونا آنذاك، جيف فليك، يشير في مؤتمر صحفي بهافانا أنه لم يسبق له أبداً أن كان مؤيداً للحصار، وإنما لتطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة. وأضاف بأنه كان يشعر بالغبطة لمشاهدته ارتفاعاً في عدد الزائرين الأمريكيين لكوبا في الفترة الممتدة بين عامي 2014 و2016 وأنه، بالرغم من الانتكاسات، يسعى من خلال زيارته لضمان معرفة الأمريكيين بأن السفر إلى كوبا آمن.
- 7 حزيران/يونيو 2018: مجموعة اللوبي "Engage Cuba" تشير في رسالة عبر شبكة "تويتر" إلى أن "الوقت قد حان لترك السياسة جانباً وفعل ما هو صحيح: تقديم الدعم للكونغرس من أجل التجارة بين كوبا والولايات المتحدة".
- 10 حزيران/يونيو 2018: تأسيس المجلس الثامن عشر على مستوى ولاية لمنظمة "Engage Cuba"، وذلك في بنسلفانيا بمشاركة مجموعة من موظفي الولاية من الحزبين وروّاد في مجالي الأعمال والزراعة. خلال تلك المراسم، قرّرت رئيس المنظمة، جيمس وليامز، الكونغرس على رفع القيود عن كوبا، التي تنزل الأذى بمواطني بنسلفانيا وبالكوبيين على حد سواء.
- 11 حزيران/يونيو 2018: ممثلون عن كونغرس ولاية بنسلفانيا وأعضاء في اللجنة التنفيذية لمنظمة "Engage Cuba" يحثّون كونغرس الولايات المتحدة على رفع القيود عن كوبا، بدعوى أنها تلحق الأذى بسكان هذه الولاية وبالكوبيين على حد سواء.
- 13 حزيران/يونيو 2018: "الجمعية الوطنية لوزارات الزراعة على مستوى ولايات الاتحاد" (NASDA) تطالب الحكومة دونالد ترامب برفع الحصار وتطبيع العلاقات التجارية الثنائية.
- 13 حزيران/يونيو 2018: لجنة الزراعة التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي توافق على تعديل "للقانون العام للزراعة لعام 2018" لصالح كوبا اقترانه عضوا مجلس الشيوخ هيدي

هيتكامب، عن داكوتا الشمالية، وجون بوزمان، عن أركنساس. ويهدف التعديل إلى تخصيص أرلدة من أجل زيادة الو ٢٠١٨ إلى السوق الكوبي للمنتجات الزراعية الأمريكية.

• 13 ٢٠١٨/يونيو: السيناتور الديمقراطي عن ولاية داكوتا الشمالية آنذاك، هيدي هيتكامب، تؤكد في بيان صحفي: "نعي في داكوتا الشمالية أهمية التجارة بالنسبة للمزارعين ومرتي المواشي. وتخفيف الحظر المفروض على كوبا هو خطوة هامة ضمن المطالبة بإيجاد سوق للصادرات الزراعية الأمريكية في الجزيرة، ولكننا نستطيع أن نفعل أكثر من ذلك بكثير لدعم التجارة الزراعية المربحة مع كوبا". وأضافت أن مزارعي داكوتا الشمالية يرون في كوبا سوقاً طبيعياً لمنتجاتهم المحلية كالفا ٢٠١٨ ولوا والبازيلا والعدس، مشيرةً إلى أن تعديلها المقدم من الحزبين يوقر لوزارة الزراعة الأمريكية القدرة على إقامة تحالفات تجارية موثوقة بين منتجي داكوتا الشمالية والمشتريين الكوبيين، بدون كلفة إضافية بالنسبة للمساهم.

• 14 ٢٠١٨/يونيو: "الجمعية الوطنية لوزارات الزراعة على مستوى ولايات الاتحاد" (NASDA) توجه رسالة إلى دونالد ترامب ومجلس الشيوخ ومجلس النواب في هذا البلد تطالب فيها بإنهاء الحصار المفروض على كوبا.

• 20 ٢٠١٨/يونيو: الدكتور وليام م. ليو-غراند، الأستاذ الحكومي والعميد المتقاعد لكلية العلاقات العامة بالجامعة الأمريكية، يعرض شهادته خلال اجتماع لمجلس النواب الأمريكي. اعترف بأن العقوبات المفروضة على كوبا على مدار عقود لم تنجح وليس هناك من دافع للامتناع عن إقامة علاقات مع كوبا. وأعلن موافقته على أن من واجب المزارعين الأمريكيين التمكّن من تمويل المبيعات الزراعية لكوبا وبأن القيود على السفر إليها يجب أن تُرفع. وأضاف أن من واجب الشركات الأمريكية أن تتاجر مع كوبا وأن تستثمر فيها.

• 28 ٢٠١٨/يونيو: السيناتور الديمقراطي عن ولاية ميسوري آنذاك، كلير ماك كاسكيل، تؤكد على دعمها لزيادة التجارة مع كوبا، وذلك خلال مقابلة أجراها معها موقع شبكة أخبار إذاعة "Brownfield Agricultural News For America".

• 28 ٢٠١٨/يونيو: مجلس الشيوخ الأمريكي يعتمد "القانون الزراعي لعام 2018"، والذي يشمل بنداً للسماح باستخدام أرلدة تشجيع التجارة الأمريكية في زيادة الو ٢٠١٨ إلى كوبا. وهذا البند، الذي عرضته السيناتور آنذاك هيدي هيتكامب، تم اعتماده بالصوت المسموع في لجنة الزراعة التابعة لمجلس الشيوخ.

• 2 تموز/يوليو 2018: في مقالة نشرها في "Penn Live" تحت عنوان "مزارعو بنسلفانيا يحتاجون لهزة عادلة في كوبا"، النائب في المجلس التشريعي لولاية بنسلفانيا، غريغورثمان، يُبرز إمكانات

التجارة بين كوبا وهذه الولاية، لا سيّما في تصدير الحليب، نظراً للعلاقة التاريخية التي تربطها بالجزيرة. وفي الوقت نفسه، لَمَّتْ مشرعي الولاية على الدعوة إلى رفع الحصار.

- 24 تموز/يوليو 2018: مجلس مدينة بيتزبورغ، بنسلفانيا، يعتمد رسالة تأييد للعلاقات بين كوبا والولايات المتحدة وتطالب برفع الحصار عن كوبا.
- 5 أيلول/سبتمبر 2018: مجموعة من الحزبين مكوّنة من أكثر من ستين جمعية زراعية وشركة ومسؤولين كوميونيين من 17 ولاية تحثّ قيادة اللجنتين الزراعيتين لكل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ على إدراج بند في مشروع القانون الزراعي لعام 2018 يوسّع رقعة التجارة الزراعية مع كوبا ويُلغي القيود على تمويل القطاع الخاص للصادرات الأمريكية من المواد الغذائية.
- 27 أيلول/سبتمبر 2018: رئيس "الجمعية الوطنية لدوائر الزراعة" (NASDS)، جيف وايت، يُعرب عن دعم جمعيته الكامل لتحسين التجارة الزراعيّة والتعاون مع كوبا وأن الحصار القائم لَمّاً يجب أن يُرْفَع.
- 9 تشرين الأول/أكتوبر 2018: وسيلة رقمية تابعة لـ "SouthwestFarmPress" تنشر تصريحات لنائب رئيس "الائتلاف الزراعي الأمريكي من أجل كوبا" (USACC)، باول جونسون، أشار فيها إلى أن كوبا تمثل سوقاً كامناً قيمته ملياري دولار بالنسبة للمنتجات الزراعية-الرعية الأمريكية. وألح جونسون في أقواله إلى الفوائد التي يمكن أن تعود بها التجارة الزراعية والتعاون العلمي في هذا المجال على البلدين.
- 31 تشرين الأول/أكتوبر 2018: ممثلون عن المجتمع الأهلي الأمريكي ومجموعات تضامنية مع كوبا يعبرون عن تأييدهم لمطالبة المجتمع الدولي برفع الحصار الأمريكي، وذلك عقب جلسة عُقدت في مقر الجمعية العامة للأمم المتحدة تناولت مشروع القرار الكوبي. جاء ذلك في اِتِّفال أقيم قبالة مقر "البعثة الكوبية" في نيويورك، شاركت فيه المديرية التنفيذية "للمجمّع متعدد الديانات" التابع للمنظمة المجتمعية "رعاة من أجل السلام"، جيل ووكر؛ ومنسّق لَمركة التضامن مع كوبا في نيويورك، أيكنا لَميم؛ ومارتين كوبيل، وهو أَمْد قادة "الحزب الاشتراكي لعمال الولايات المتحدة".
- 21 كانون الأول/ديسمبر 2018: السيناتور الجمهوري عن ولاية أركنساس، جون بوزمان، يؤكد أن اعتماد "قانون الزراعة لعام 2018"، وفي تعديل يتعلّق بكوبا، يشكل انتصاراً باهراً للأمريكيين الذين عملوا بجدّ واجتهاد من أجل فتح طريق أوسع نحو السوق الكوبي.

- 23 كانون الثاني/يناير 2019: مجلس ساينتباول سيتي يصوّت ويوافق بالإجماع على قرار يطالب الحكومة الفدرالية برفع الحصار عن كوبا.
- 23 كانون الثاني/يناير 2019: لدى [دييها عن كوبا، عضو "لجنة التضامن مينسوتا-كوبا"، كارلا ريهلي، تقول أن أي بلد آخر لم يتعرض لعقاب من الولايات المتحدة بكل هذه الشدة كما تعرضت له كوبا، بما فيها تلك البلدان التي لها سيرة مريعة في مجال [قوق الإنسان.
- 4 شباط/فبر اير 2019: النائب الجمهوري عن ولاية أركنساس، ريك كروفورد، يعرب عن رأيه بأن الفرص المتاحة لاعتماد قانون [رية التجارة مع كوبا قد ارتفعت وأن هذه المبادرة تحظى بدعم واسع. وأشار إلى أن التأييد لرفع الحصار بين الأمريكيين، خارج ولاية فلوريدا، "ربما تتجاوز نسبته السبعين بالمائة"؛ مضيفاً: "أظن أن من واجبنا أن نوا [ل الضغط".
- 7 شباط/فبر اير 2019: النائب الديمقراطي عن ماساشوسيتس، جيم ماك غوفيرن، يشير في اجتماع موسّع للمجلس التشريعي إلى أن "السماح للباب الثالث من 'قانون هيلمز-بيرتون' بمقاضاة الشركات بسبب قيامها بما تقوم به الشركات الأمريكية في العالم بأسره من شأنه أن يفتح جبهة جديدة في الحرب التجارية، وأن يعرقل عمل المحاكم بالدعاوى، وأن يجعل من المستحيل التفاوض على التعويضات التي تطالب الولايات المتحدة كوبا بها، وفي الختام، أن يلحق الأذى بالأمريكيين الذين يسعون للحصول على تعويض عن الملكية التي فقدوها".
- 8 شباط/فبر اير 2019: السيناتور الديمقراطية عن مينيسوتا، أميكلوبوشار، تعرض مشروع قرار في "لجنة البنوك والمسكن والشؤون الدينية" التابعة لمجلس الشيوخ يقضي برفع الحصار عن كوبا. شارك في رعاية هذا المشروع السيناتوران باتريك لهيب، عن فيرمونت، ومايكل ب. إينزي، عن ويومينغ.
- 22 شباط/فبر اير 2019: "ائتلاف مزارعي الولايات المتحدة من أجل كوبا" يبعث برسالة إلى وزير الزراعة، سوني بيردوي، موقّعة من قبل أكثر من 100 منظمة للمنتجين الزراعيين، يعربون فيها عن رغبتهم بالإبقاء على باب التجارة مع كوبا مفتو[اً، وعن اهتمامهم بتوسيع رقعة الصادرات من منتجاتهم إليها.
- 4 آذار/مارس 2019: رئيس منظمة "Engage Cuba"، جيمس وليامز، يصدر بياناً على أثر قرار وزارة الخارجية الأمريكية إلغاء الباب الثالث من "قانون هيلمز-بيرتون" لمدة ثلاثين يوماً فقط. وجاء في البيان: "إن هذا هو استمرار لذات سياسة الحصار التي أخفقت على مدار نحو ستين سنة. إن المضي في هذه السياسة الفاشلة يقوّض المصالح الأمريكية ويساعد خصومنا. سنتابع عملنا مع [لفائنا في الكونغرس من أجل رفض هذه السياسة إلى أن يتم رفع الحظر كلياً في نهاية الأمر".

- 4 آذار/مارس 2019: المدير التنفيذي لـ "فريق البحث ٢٠١٠ كوبا"، ريكاردو هيريرا، يصدر بياناً رداً على إعلان وزارة الخارجية الأمريكية عن الإلغاء الجزئي للباب الثالث من "قانون هيلمز-بيرتون". وقال هيريرا: "إذا كانت ستون سنة من سياسة الحظر الفاشلة قد علّمتنا شيئاً، فهو أن التغيير في كوبا لن يحدث نتيجة عدوان اقتصادي من جانب واشنطن وتقوده واشنطن وميامي. إنه لمن المؤسف إقرار مستشاري الرئيس على تجاهل هذا الدرس. لقد دعونا الرئيس ترامب إلى الاهتمام بالمبادئ التي نؤهلها في بدايات ٢٠١٠م لعلته لعام 2016 وأن يتبع بنشاط سياسة التزام بناء مع كوبا تضع مصالح الولايات المتحدة والشعب الكوبي في المقدمة".
- 4 آذار/مارس 2019: "مكتب واشنطن لشؤون أمريكا اللاتينية" (WOLA) يصدر بياناً صحفياً ينتقد فيه قرار ٢٠١٠م لترامب بإلغاء الباب الثالث من "قانون هيلمز-بيرتون" بصورة مؤقتة. وجاء في البيان: "يبدو أن السياسة الخارجية لترامب تصوّب نحو معاقبة كوبا، بينما مصلحته نفسها تكمن في تطبيع العلاقة معها. في لحظة تعيش كوبا عملية هامة من الإصلاح الداخلي التدريجي، ليس من واجب ٢٠١٠م للولايات المتحدة أن تزيد من عدائها لها".
- 5 آذار/مارس 2019: أعضاء في مجموعة "Cuban Americans for Engagement" (CAFE) يعبرون في بيان صحفي عن معارضتهم للقرار المتخذ من قبل ٢٠١٠م للولايات المتحدة البدء بالإلغاء الجزئي للباب الثالث من "قانون هيلمز-بيرتون"، التي تُعتبر ٢٠١٠م تدخيلة وتمسّ سيادة البلدان الواجبة في ديناميكية التجارة مع كوبا.

2.5. اعتراض المجتمع الدولي

- متنامٍ وملموس هو رفض مختلف مكونات النظام الدولي للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه ٢٠١٠م للولايات المتحدة على كوبا. في ما يلي عدد من الأمثلة التي تدلّ على ذلك:
- 13 أيلول/سبتمبر 2018: في إطار الدورة التاسعة والثلاثين من جلسات مجلس ٢٠١٠م لحقوق الإنسان، تم كشف النقاب عن الآثار السلبية للحصار والدعوة إلى رفعه كلياً. في تلك المناسبة، أجرى مندوبون عن 23 بلداً نامياً مداخلات في الحوار التفاعلي مع المقرر الخاص ٢٠١٠م للارتدادات السلبية للإجراءات القسرية من جانب واشنطن على ممارسة ٢٠١٠م لحقوق الإنسان.
 - 27 أيلول/سبتمبر 2018: وزراء العلاقات الخارجية لـ "مجموعة الـ 77 + الصين" يشجبون مجدداً في بيانهم تطبيق الحصار على كوبا وفرض إجراءات من جانب واشنطن على بلدان نامية. وقد تم اعتماد هذا القرار خلال الاجتماع الوزاري الثاني والأربعين للمجموعة، المنعقد في إطار الدورة الثالثة والسبعين من جلسات الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة.

- خلال المداولة العامة للدورة الثالثة والسبعين من جلسات الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، المنعقدة بين 25 أيلول/سبتمبر والأول من تشرين الأول/أكتوبر 2018، أدان ممثلو 33 بلداً، وبينهم 16 رئيس دولة و٢٦ حكومة، استمرار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا ودعوا إلى رفعه الفوري.
- المؤتمر الثالث عشر لِنقابات جنوب أفريقيا (COSATU)، المنعقد بين 17 و20 أيلول/سبتمبر 2018 في جنوب أفريقيا، أُلِدِر باقتراح من "النقابة الوطنية لعمال التعليم والصحة والمهن المقرونة بها" (NEHAWU) قرار إدانة للحصار. وطالب أيضاً بإعادة الأراضي التي تشغلها قاعدة غوانتانامو البحرية الأمريكية بطريقة غير مشروعة لكوبا.
- 4 تشرين الأول/أكتوبر 2018: "المجموعة البرلمانية للصدّاقة الفرنسية-الكاريبية" التابعة لمجلس الشيوخ الفرنسي، توجّه رسالة إلى مايكل ر. بينس، رئيس مجلس الشيوخ الأمريكي، تطالبه فيها بإنهاء الحصار المفروض على كوبا.
- 15 تشرين الأول/أكتوبر 2018: مجموعة النواب الساندينينيين في الجمعية الوطنية والبرلمان الأمريكي الأوسطي تصدر بيان إدانة للحصار الأمريكي على كوبا.
- 15 تشرين الأول/أكتوبر 2018: الجمعية الوطنية لسيشيل تدين الحصار على كوبا. وتصادق الوثيقة التي وقّعها رئيس الجمعية جان فرانسوا فيزاري على أن الحصار جائر ولا لزوم له ويتنافى مع روح ميثاق الأمم المتحدة.
- 24 تشرين الأول/أكتوبر 2018: السيناتور فانيسا غرازيوتين، زعيمة الحزب الشيوعي البرازيلي، تصدر بيان إدانة للحصار. وأكد البيان أن الحصار ما زال يشكل العقبة الرئيسية أمام نموّ الاقتصاد الكوبي وتحدياً خطيراً لتحقيق "الأجندة 2030 وأهدافها للتنمية المستدامة".
- الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 2018: الجمعية العامة للأمم المتحدة تعتمد، وللمرة السابعة والعشرين على التوالي، قرار "ضرورة رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه ٢٦ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، وذلك بتصويت 189 من الدول الأعضاء لصالحه. في الوقت نفسه، رفض المجتمع الدولي بأغلبية واسعة ثمانية تعديلات عرضها الوفد الأمريكي بهدف إفراغ نص القرار من مضمونه، وذلك من خلال إدخال محتويات تنفع كتبرير للمضي بالسياسة الإجرامية المعادية لكوبا.
- خلال جلسة المداولة واعتماد القرار الكوبي، دعا 46 متحدث من على المنبر إلى ضرورة إلغاء الولايات المتحدة للحصار الذي تفرضه على كوبا. وبرزت بين هذه المداخلات سبعٌ أجراها مجموعات توافق سياسي ومنظمات إقليمية ودون الإقليمية، وهي: "مجموعة الـ 77 والصين"،

"المجموعة الأفريقية"، "مركبة بلدان عدم الانحياز"، "مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي" (CELAC)، "جمعية دول جنوب شرق آسيا" (ASEAN)، "مجموعة دول الكاريبي" (CARICOM)، "منظمة التعاون الإسلامي".

- 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2018: البرلمان الوطني الجنوب أفريقي، برئاسة الرئيسة باليكا ميبتي، يعتمد قرار إدانة للحصار المفروض على كوبا.
- 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2018: المجلس الأمريكي اللاتيني "للنظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية" (SELA)، المنعقد في جلسة وزارية في مدينة كركاس، يطالب بشدة برفع الحصار.
- 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2018: البرلمان الأوروبي ينعقد في جلسة تضامنية مع كوبا ويدين الحصار غير المشروع، وذلك بمبادرة من مجموعة "GUE/NGL" اليسارية. وقد انعقدت في إطار هذه الجلسة لـ نقاش بحثنا "العواقب الاقتصادية والاجتماعية للعقوبات غير المشروعة التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا في ظل الوضع السياسي الأمريكي اللاتيني الجديد" و"التحركات في البلدان الأوروبية في وجه الآثار خارج الحدود المعني لعقوبات الولايات المتحدة". البات في القانون الدولي وعضو مكتب "الجمعية الدولية للمحاميين الديمقراطيين"، فابيو مارسيلي، عرض بالحجة الأسباب التي تمنع تويف الحصار كحظر، بينما دعا إلى التطبيق الفعلي للمادة 96/2271، المقررة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1996 من قبل الاتحاد الأوروبي، لحماية أشخا له الطبيعيين والاعتباريين من تطبيق الحصار خارج الحدود البلد المعني.
- 11 شباط/فبراير 2019: في إطار الدورة الثانية والثلاثين من جلسات جمعية "الاتحاد الأفريقي"، جرى اعتماد قرار عنوانه "رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا"، يدين هذه السياسة اللاإنسانية واللاشرعية.
- 15 آذار/مارس 2019: في اجتماع "سلطة منظمة دول الحوض الشرقي من الكاريبي" تمت إدانة تشديد الحصار من خلال التهديد بتفعيل الباب الثالث من "قانون هيلمز-بيرتون"، الذي ولفه المجتمعون بأنه غير قانوني وتعسفي. وعلى ذات النحو، تم الكشف بأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الحكومة الولايات المتحدة على كوبا يقوّض الاستقرار والسلام والأمن في منطقة الكاريبي.
- 29 آذار/مارس 2019: في الاجتماع الثامن لـ "جمعية دول الكاريبي" (AEC)، المنعقد في نيكاراغوا، تم اعتماد "بيان ماناغوا"، الذي أكد على الإدانة شديدة اللهجة لتطبيق الإجراءات القسرية من جانب وا وعلد وعلد دعوة الحكومة الولايات المتحدة مجدداً لرفع الحصار الاقتصادي

والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا وإلغاء "قانون هيلمز-بيرتون" ووقف تطبيقه خارج حدودها.

● في إطار المنتدى الاقتصادي الدولي الخامس ببيالطا، المنعقد في شهر نيسان/أبريل 2019، جددت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، على إدانة بلادها شديدة اللهجة لتطبيق الولايات المتحدة عقوبات من جانب وا [2] على كوبا. وكشفت النقاب عن أن الإدارة الأمريكية الحالية تعيد إ[2]ياء "عقيدة مونروي" وتطبقها بحذافيرها بهدف سحق سيادة الدول وسيادتها.

● 26 نيسان/أبريل 2019: عضو البرلمان الجامايكي والمتحدث باسم "المعارضة من أجل العمل والضمان الاجتماعي ونائب رئيس المائدة التنفيذية لـ "الحزب الوطني للشعب" (PNP) ورئيس لجنته للعلاقات الدولي، هوراسداليه، يصادق على دعم [2]زبه غير المشروط لكفاح الشعب الكوبي من أجل رفع الحصار. وأكد أن الباب الثالث من "قانون هيلمز-بيرتون" يعزز، بشكل خطير، طابع سياسة الحصار المتجاوز لحدود البلد المعني ويشكل اعتداءً على القانون الدولي وعلى سيادة كوبا وبلدان أخرى على [2]دٍ سواء.

● في البرازيل، أدانت عدة قوى سياسية الحصار وطالبت بإنهاء السياسة اللامشروعة واللاإنسانية التي تلجم نموّ كوبا. ويأتي من بين هذه القوى "قرب العمال" و"الجبهة البرلمانية للجمعية التشريعية في ريو دي جانيرو" و"الحزب الشيوعي البرازيلي". إدانة مماثلة [2]درت عن [2]ركات اجتماعية ونقابية مثل "اتحاد نقابات عمال وعاملات البرازيل" و"حركة بلا أرض" و"المجلس البرازيلي من أجل السلام" و"اتحاد النساء البرازيليات" و"مجلس السلم العالمي" و"شبكة المثقفين والفنانين دفاعاً عن البشرية" و"الحركة الباولية التضامنية مع كوبا" و"فريق الصحفيين أ [2]دقاء كوبا" و"الجمعية الثقافية 'خوسيه مارتية-ريو غراندي ديل سور" و"الجمعية الثقافية 'خوسيه مارتية-بايكساداسانتيسستا في ولاية ساو باولو" و"الجمعية الثقافية 'خوسيه مارتية-إي بي سي الباولية في ولاية ساو باولو" ولجنة كاريوكا للتضامن مع كوبا بولاية ريو دي جانيرو" و"الجمعية الثقافية 'خوسيه مارتية-إسبيريتو سانتو".

● رئيس دائرة الإعلام والدبلوماسية الرقمية وسكرتير الصحافة في وزارة العلاقات الخارجية لروسيا البيضاء، أناتوليغلاز، يدلي بتصريحات [2]ادة باسم وزارته تنديداً بتشديد الحصار على كوبا. وذكّر غلاز في تصريحاته بأن أغلبية الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة تعارض بشكل منتظم إجراءات الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي وأنه، في هذه الحالة خصيصاً، تدين إدراج إجراءات قسرية من جانب وا [2]د جديدة ضد كوبا.

- رئيس "الجمعية البرلمانية للصدّاقة اليابانية-الكوبية"، كيجيفوروجا، يؤكّد في اجتماع عمل مع السفير الكوبي لدى هذا البلد على دعم منظمته لمطالبة كوبا برفع الحصار ويجدد التأكيد على قلقه العميق إزاء طابع هذا الحصار المتجاوز لحدود البلد المعني، ^[1]يث ينتهك قوانين بلدان أخرى، بما فيها اليابان.
- عقب إعلان ^[2]كومة دونالد ترامب عن تفعيل الباب الثالث من "قانون هيلمز-بيرتون"، في خطوة غير مسبوقّة تعزّز الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، عبّر العديد من الهيئات الدوليّة عن رفضه لذلك:
- الممثلة العليا للشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي، فيديريكاموغيريني، تؤكّد عبر بيان أ ^[3]لدرته أن كتلتها الإقليمية تأسف بشدّة لتشدّد الحصار على كوبا من خلال تفعيل الولايات المتحدة للباب الثالث من "قانون هيلمز-بيرتون"، باعتباره يتنافى مع القانون الدولي. كما أعربت عن تصنيف الاتحاد الأوروبي لتطبيق الإجراءات التضييقية من جانب وا ^[4]د خارج ^[5]لدود البلد المعني بأنه غير قانوني، وبالتالي فإنه سيتخذ كل الإجراءات المناسبة للتعامل مع عواقبها، بما في ذلك ^[6]قوقه في منظمة التجارة العالمية واستخدام المادة 96/2271 الصادرة عن المجلس الأوروبي.
- المتحدث باسم وزارة العلاقات الخارجية الصينية، لو كانغ، يعلن عن معارضة بلاده للإجراءات من جانب وا ^[7]د المتخذة من قبل الولايات المتحدة والتي تعزّز الحصار وتشكّل العقبة الرئيسيّة أمام التنمية الاجتماعية-الاقتصادية والرفاه في كوبا.
- في إطار زيارتها لكوبا في شهر نيسان/أبريل 2019، رئيسة الدورة الثالثة والسبعين من اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ماريا فيرناندا إسبينوسا، تجدد التأكيد على أن العقوبات من جانب وا ^[8]د تتنافى مع القانون الدولي وأن الدعم الذي يقدّمه المجتمع الدولي لكوبا في معركتها ضد الحصار هو تعبير عن رفض هذه السياسة بالإجماع تقريباً وعن ضرورة ا ^[9]تزام ^[10]ق كوبا بالتنمية.
- الحكومة البريطانية و ^[11]فتت قرار الولايات المتحدة السماح لمواطنيها برفع دعاوى قضائية ضد شركات أجنبية تعمل في كوبا بسبب "متاجرتها" بملكيّات مؤمّمة بأنه قرار يتجاوز ^[12]لدود البلد المعني وغير شرعي. وأكّدت الحكومة البريطانية في بيان أ ^[13]لدرته أنها ستوا ^[14]ل العمل بشكل مشترك مع نظيراتها الأوروبية على ^[15]لماية مصالح شركاتها.
- المقرر الخاص لمجلس ^[16]ققوق الإنسان ^[17]لول الارتدادات السلبية للإجراءات القسرية على التمتع بحقوق الإنسان، إدريس الجزائري، أدان في السادس من أيار/مايو 2019 ^[18]لصار الولايات المتحدة لكوبا. وأبرز الخبير أن استخدام العقوبات الاقتصادية لأهداف سياسية ينتهك ^[19]ققوق

الإنسان وأعراف السلوك الدولي؛ مشيراً في الوقت نفسه إلى أن تطبيق العقوبات من جانب واقد خارج حدود البلد المعني يتنافى بوضوح مع القانون الدولي.

- "جمعية الأرجنتينيين خريجي كوبا" (AAGC) أدانت بيان عام نيّة الولايات المتحدة تطبيق الباب الثالث من "قانون هيلمز-بيرتون" وتشديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي يسعى لخنق وكبح التنمية في كوبا. ودعا الأرجنتينيين خريجو كوبا الولايات المتحدة إلى الترام القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تطالب بالرفع الفوري للحصار.
- مجلس نواب الجمعية التشريعية متعددة القوميات البوليفية أصدر بيان إدانة لتطبيق الباب الثالث من "قانون هيلمز-بيرتون"، الذي يشدد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الأمريكي على كوبا. واعتمدت الهيئة التشريعية قرار إدانة شديدة اللهجة لخطوة الإدارة الأمريكية الجديدة، التي تضرب عرض الحائط بالحقوق والتنمية التآلفية التي يستحقها الشعب الكوبي.
- في جمعيتها العامة الخمسين، أدانت جمعية "أصدقاء كوبا" البلجيكية السياسة العدوانية التي تتبعها حكومة الولايات المتحدة ضد الجزيرة وأعربت عن ضمها إلى الألفوات التي تحتج في العالم أجمع على تفعيل الباب الثالث من "قانون هيلمز-بيرتون" لأن من شأنه أن يلحق الأذى بالشركات الأوروبية ومصالح بلدان أخرى التي لها حضور في البلد الكاريبي في تعبير جديد عن بُعد الحصار المتجاوز لحدود البلد المعني. كما طالبت المنظمة الحكومة البلجيكية والاتحاد الأوروبي باستخدام كل الآليات الممكنة لدعم مواطنيها وشركائهما، ومعارضة كل المحاكمات القضائية التي يمكن إجراؤها في الولايات المتحدة.
- "هيئة التنسيق الإكوادورية من أجل السلام والسيادة والتكامل وعدم التدخل"، التي تضم عدة منظمات اجتماعية مثل "شبكة المثقفين والفنانين دفاعاً عن البشرية" و"حركة الثورة الوطنية" و"حركة نساء يحولن الاقتصاد" و"الاتحاد الإكوادوري للهنود" "الحوار جنوب-جنوب/LGBT الإكوادور"، وفتت تطبيق الباب الثالث من "قانون هيلمز-بيرتون" بأنه خطير، واستنكرت تشديد البيت الأبيض لعقوباته على شركات وبلدان تقيم علاقات تجارية واقتصادية ومالية مع كوبا سعياً لعزلها. وذكّرت بأن هذه الممارسات التدخلية قد تمت إدانتها تكراراً من قبل عدة تكتلات مثل "الاتحاد الأوروبي" و"مجموعة 77+الصين" و"حركة بلدان عدم الانحياز".
- "هيئة التنسيق الإكوادورية للصدّاقة والتضامن مع كوبا" التحقت أيضاً بالمنددين في العالم بقرار حكومة الولايات المتحدة تطبيق الباب الثالث من "قانون هيلمز-بيرتون". وأشارت الهيئة إلى أن هذا المسخ القضائي قد تم إيجاده من أجل عرقلة علاقات كوبا الاقتصادية والتجارية المتنامية في العالم، وبالتالي فإنه ينتهك القانون الدولي والأعراف التي تحكم التجارة والاستثمار.

- في بلاغ صحفي موجّه إلى السفير الكوبي لدى إيران، أدان رئيس "جمعية الصداقة الإيرانية-الكوبية"، هادي خنساري، تهديدات الولايات المتحدة وضغوطها على الجزيرة الكاربية، معتبراً الحصار أقسى وأشدّ [2]زمة من العقوبات في التاريخ المعاصر.
- القس جيم وينكلير، أعلى سلطة لـ "المجلس القومي لكنائس المسيح في الولايات المتحدة"، عرض إعلان مبادئ هدفه المطالبة بإنهاء الحصار والدعوة إلى تطبيع العلاقات بين البلدين. وأعرب الزعيم الديني عن معارضته لإدارة دونالد ترامب في موضوعي القيود الجديدة على السفر بين كوبا والولايات المتحدة وتفعيل الباب الثالث من "قانون هيلمز-بيرتون"، وهي خطوة تهدف لزيادة مستوى [2]ياة الشعب الكوبي سوءاً.
- "الحركة الأرجنتينية للتضامن مع كوبا" (MasCuba) أدانت قرار [2]كومة الولايات المتحدة تفعيل الباب الثالث من "قانون هيلمز-بيرتون" الذي يشدّد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ نحو ستة عقود. في بلاغ أ [2]درته، أشارت المجموعة التضامنية إلى أن دخول المادة المذكورة [2]ليز التنفيذ لا يُلحق الأذى بالجزيرة فحسب، وإنما بشركات تابعة لبلدان أخرى [2]ا [2]تابة استثمارات كبيرة في قطاعات مثل السيا [2]ة والموارد الطبيعية والطاقة. كما أبرزت بأن هذه الاعتداءات الجديدة تعبّر عن يأس الإمبراطورية أمام المقاومة القاربية، وفي مقدّمها النموذج الكوبي، لمشروعها الاستعماري.
- المتحدثة باسم وزارة العلاقات الخارجية الفيتنامية، لي ثهانغ، جددت التأكيد على دعم بلادها التاريخي لكوبا ومعارضتها للحصار الأمريكي، وذلك في لحظات تشدد فيها إدارة دونالد ترامب إجراءات الخنق الاقتصادي على الجزيرة.
- بلدان "المجموعة الكاربية" (CARICOM)، "المجموعة في المجلس الثاني والعشرين العلاقات الخارجية ومع أعضاء المجموعة" (COFCOR) المنعقد يومي 13 و14 أيار/مايو في غرينادا، أ [2]درت بياناً أكدت فيه على دعم المجموعة الثابت لرفع الحصار عن كوبا.
- سفيرة غرينادا وعميدة السلك الدبلوماسي الكاربي المعتمد لدى كوبا، تيريسا كلير كلاريس تشارلز، رأت بأن [2]حصار الولايات المتحدة لكوبا هو إملةء بلا [2]زمة وقاسٍ وشرّير يسعى إلى ثني مقاومة شعب كافح ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والإمبريالية. وأبرزت أنه بالرغم من العقوبات التي يوجدها الحصار، لم تتردّد كوبا أبداً عندما اقتضت الحاجة في المساعدة بتنمية بلدان من العالم الثالث، فقيرة وضعيفة.
- رئيس "لجنة العلاقات الدولية والدفاع والأمن بمجلس البرلمان الكازاخستاني"، جيرمان مختار ت.، أكد لسفير كوبا لدى هذا البلد الأوراسي دعم هيئته التشريعية لكوبا [2]يال تشديد الحصار واشتداد [2]لدة عدوانية [2]كومة الولايات المتحدة. وشدد المسؤول على أن كازاخستان تؤيد

السلام والحوار المحترم والمساواة بالسيادة بين الدول وأمن العلاقات الدولية، كما تدعو لعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و احترام سيادة الشعوب وبقها بتقرير مصيرها.

- "جمعية الصداقة مع كوبا" في سان فيسينتوغراينادين أ لدرت بياناً شديد اللمجة نددت فيه بأخر العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على كوبا.
- عبر بيان أ لدرته وزارة العلاقات الخارجية، شجبت الحكومة المكسيكية تطبيق "قانون هيلمز-بيرتون" برمته على كوبا. وأعرب البيان الرسمي عن الثقة بأنه، رغم إلحاق هذا الإجراء الأذى بشركات أجنبية لها مصالح في كوبا أو معها، فإن هذه الحكومة ستحمي الشركات المكسيكية التي لها مصالح تجارية مع الجزيرة.
- في شهر أيار/مايو الماضي، اعتمد مجلس الدوما الروسي قرار إداة لتفعيل الباب الثالث من "قانون هيلمز-بيرتون". وشجب المجلس في بيانه إلغاء تجميد العمل بالباب الثالث من القانون المعادي لكوبا، والذي يشكل اعتداءً لريحاً ليس على سيادة كبرى جزر الأنتيل و لدها، وإنما كذلك على سيادة الدول التي تتعاون بنشاط مع هذا البلد.
- في 22 أيار/مايو 2019، تم في إطار الجلسة التاسعة بعد المائة لمجلس وزراء "مجموعة أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ" (ACP) اعتماد بيان يدين الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا. وأبرزت الوثيقة أن الحصار يشكّل العقبة الرئيسية أمام تنفيذ "الأجندة 2013" في بلدنا وطالبت برفعه فوراً بدون قيد أو شرط. وأدان البيان أيضاً تفعيل الباب الثالث من "قانون هيلمز-بيرتون" وأثارة المتجاوزة لحدود البلد المعني.
- 14 ليران/يونيو 2019: خلال الاجتماع السادس لوزراء العلاقات الخارجية لـ "المجموعة الكاربية" (CARICOM) وكوبا، تم اعتماد بيان ندد بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا واستنكر الإجراءات الجديدة المتخذة لتشديد هذه السياسة، بما فيها تفعيل الباب الثالث من "قانون هيلمز-بيرتون".

الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الحكومة الوليات المتحدة على كوبا منذ نحو ستة عقود هو نظام العقوبات من جانب والحد الأشد ظلماً وقسوة والأطول مدة زمنية من أي نظام عقوبات فُرض على أي بلد. إنه، من حيث جوهره وأهدافه، عمل عدواني من جانب والحد وتهديد دائم لاستقرار بلدها. منذ شهر نيسان/أبريل 2018، توالى تشديد هذه السياسة، مع تركيز خاص على بُعدها المتجاوز لحدود البلد الذي يعتمدها.

منذ شهر نيسان/أبريل 2018 وحتّى شهر آذار/مارس 2019، أنزل الحصار خسائر بكوبا تصل قيمتها إلى حوالي 4 مليارات و343,6 مليون دولار. الأثر السلبي الأكبر لتطبيق الإجراءات المتخذة مؤخراً من قبل الولايات المتحدة من أجل تشديد الحصار على كوبا ليس محسوباً ضمن هذا التقرير، لكونه يخرج عن الفترة الزمنية التي يغطيها. هذه المعلومة سيتم إدراجها في الوثيقة التي ستُعرض في العام القادم.

بالأسعار الجارية، تبلغ قيمة الأضرار المتراكمة على مدار نحو ستة عقود من تطبيق هذه السياسية ما مجموعه 138 ملياراً و843,4 ملايين دولار. مع الأخذ بعين الاعتبار تراجع الدولار مقابل قيمة الذهب في السوق العالمية، تسبب الحصار بأضرار تقدّر قيمتها بأكثر من 922 ملياراً و630 مليون دولار، وهي نصيلة تمثل تراجعاً نسبته 1,2 في المائة مقارنةً مع الفترة السابقة، وذلك بسبب انخفاض سعر الذهب بنسبة 1,6 بالمائة.

ما تزال هذه السياسة التي تفرضها الحكومة الوليات المتحدة تشكل العقبة الرئيسية أمام نمو الاقتصاد الكوبي والاستمتاع الكامل بكل الحقوق الإنسانية للشعب الكوبي، في ما يشكل تحدياً كبيراً بالنسبة لتطبيق "أجندة 2030 وأهدافها للتنمية المستدامة". لا تُعدّ ولا تُحصى الأضرار البشرية التي أنزلها تطبيق هذه العقوبات. لم تسلم عائلة كوبية أو قطاع في البلاد من آثاره. أكثر من 77 بالمائة من المواطنين الكوبيين وُلدوا وترعرعوا في ظل الحصار الاقتصادي الذي تفرضه واشنطن.

خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، توالى عملية الملائمة المالية ضمن النطاق القانوني لعدة بلدان. فقد سُجلت قيود على النظام المصرفي الكوبي وضعها 140 مصرف أجنبي. بالإضافة لذلك، فرض "مكتب مراقبة الأبول الأجنبية" وهيئات أخرى من ولايات الاتحاد غرامات على شركات من بلدان أخرى بسبب انتهاكها لبرامج عقوبات مختلفة، بما فيها "نظم مراقبة الأبول الكوبية".

القيود على السفر إلى كوبا، التي أعلنت عنها وزارتنا المالية والتجارة الأمريكيتين في شهر ٢٠/يونيو الماضين عكست غاية الحكومة الأمريكية الحالية المضي في سياسة تشديد الحصار. وهذه التغييرات في النظم لا تتنافى فقط مع رأي غالبية الأمريكيين الذين يؤيدون العلاقات التجارية مع كوبا، وإنما تقوّض بشكل مباشر القطاع الخاص الكوبي الناشئ. ما زال الهدف على ما هو عليه، وهو خلق الاقتصاد الكوبي وفرض عقبات جديدة تمنع نموّه.

إن التطبيق المتوا ٢٠١٧ لـ "قانون هيلمز-بيرتون" من قبل ٢٠١٧ حكومة الولايات المتحدة يشكل تعبيراً لا يقبل الجدل عن تصعيدها العدواني ضد كوبا. فهدف هذا القانون إلحاق الأذى باقتصاد البلاد، وبذلك الإطالة بالثورة الكوبية. ويتمثل هذا الهدف في المسار المستمر لمختلف الأدوات والآليات التي استخدمتها ١٢ ٢٠١٧ حكومة أمريكية مختلفة، سعياً منها لفرض ٢٠١٧ حكومة على مقاسها في كوبا واستعادة هيمنتها على الجزيرة وضمها إلى استراتيجيتها الجيو-سياسية.

ينتهك "قانون هيلمز-بيرتون" أحكام ومبادئ القانون الدولي كحرية الشعوب في تقرير مصيرها و٢٠١٧ حرية التجارة والمساواة بالسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. بالإضافة لذلك، يمس مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

ما زال الحصار يشكّل سياسة خرقاء وبالية وغير مشروعة وغير مبرّرة أخلاقياً، لم تحقق ولن تحقق هدفها في نفي الشعب الكوبي عن قراره الوطني بحماية سيادته واستقلاله. وكوبا ستوا ٢٠١٧ عملها بسيادة وبلا هوادة في تعميق أهدافها بتحقيق العدالة والمساواة والتضامن التي يقوم عليها النموذج الكوبي.

إن الولايات المتحدة تتجاهل، بتصلّف وازدراء، القرارات السبعة وعشرين الصادرة عن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة التي تدين الحصار، والأقوات العديدة والمتنوعة التي تطالب داخل هذا البلد وخارجه بوقف هذه السياسة الجائرة.

في إطار هذا الوضع وتعقيداته الخاطئة، تثق كوبا وشعبها بأنهما سيظلان يحظيان بدعم المجتمع الدولي في مطلبيهما المشروع بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه ٢٠١٧ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.